

Distr.: General
13 August 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية***

موجز

في هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 22/46، تعرض لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية الاستنتاجات التي توصّلت إليها بناءً على التحقيقات التي أجريت في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة؛ وإدلب وغرب حلب؛ وشمال حلب ورأس العين؛ وشمال شرق الجمهورية العربية السورية.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 25 شباط/فبراير 2022.

** اتُفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقّمة له.

*** تُعمّم مرفقات هذا التقرير كما وردت، وباللغة التي قُدمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الولاية والمنهجية

- 1- استندت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية⁽¹⁾ أساساً، في إعدادها لهذا التقرير، عملاً بمنهجيتها المستقرة، التي تهتدي فيها بالممارسات المتبعة عادةً في لجان التحقيق وفي التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان، إلى 538 مقابلة أجريت حضورياً، في المنطقة ومن جنيف⁽²⁾. وجمعت وحُلت الوثائق والتقارير والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو والصور الساتلية من مصادر متعددة⁽³⁾. وطلبت اللجنة أيضاً، كتابةً وأثناء الاجتماعات، معلومات عن الحوادث والأحداث والتطورات من الحكومة وأطراف النزاع والدول الأعضاء في الأمم المتحدة⁽⁴⁾. ويُعتبر معيار الإثبات مستوفى عندما تكون لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الأحداث المعنية قد وقعت على نحو ما ورد وصفه، وحيثما أمكن، بأن الطرف المحارب الذي حُددت هويته قد ارتكب الانتهاكات المعنية.
- 2- ولا تزال تحقيقات اللجنة مقيدة بسبب منع الوصول إلى البلد والشواغل المتعلقة بحماية الأشخاص الذين تجرى معهم المقابلات. وفي جميع الحالات، ظلت اللجنة تسترشد بمبدأ "عدم الإضرار".
- 3- وتشكر اللجنة كل من قدم لها معلومات، ولا سيما الضحايا والشهود.

ثانياً- التطورات السياسية والعسكرية

- 4- أدى وقف إطلاق النار في 5 آذار/مارس 2020 إلى انخفاض كبير في الأعمال العدائية في الشمال الغربي، ولكن الحالة في الجمهورية العربية السورية ظلت متقلبة⁽⁵⁾. واستمر تدهور الوضع الاقتصادي، كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى تزايد الضغط على النظام الصحي الذي عصفت به الحرب في البلد. ولم يلق آذانا صاغية نداء الأمين العام الموجه في آذار/مارس 2020 من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وطلبه إلى أعضاء مجموعة العشرين، لرفع الجزاءات من أجل ضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية، بما في ذلك الدعم للتصدي لجائحة كوفيد-19.
- 5- وتطرح الحياة اليومية تحديات متزايدة أمام المدنيين. فبسبب نقص الوقود وجد الكثيرون أنفسهم في حالة يأس عندما أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية السورية في أوائل كانون الثاني/يناير أنها ستخفض توزيع الوقود - بمعدل الربع تقريباً، بالنسبة لبعض أنواع الوقود - بسبب التأخير في سلسلة التوريد، الذي عزته إلى أثر الجزاءات⁽⁶⁾. وفي 15 نيسان/أبريل 2021، خفض البنك المركزي مرة أخرى قيمة الليرة السورية

(1) أعضاء اللجنة هم باولو سيرجيو بينهيرو (الرئيس) وكارين كونينغ أبو زيد وهاني مغلي.

(2) نظراً للقيود المفروضة على السفر فيما يتصل بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أُجريت غالبية المقابلات عن بعد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثر عمل اللجنة أيضاً بأزمة السيولة في الميزانية العادية للأمم المتحدة وما يتصل بها من تخفيضات في الميزانية، مما أجبر اللجنة على العمل معظم الفترة بأقل من 40 في المائة من العدد المتوقع من الموظفين، مما حد بدرجة كبيرة من نطاق تحقيقاتها.

(3) توجه حكومة الجمهورية العربية السورية بشكل دوري رسائل متطابقة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وغيرهما فيما يتعلق بالحالات التي تثير القلق. وحللت اللجنة 68 رسالة من هذا القبيل قدمتها الحكومة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

(4) في رسائل مؤرخة 5 حزيران/يونيه و30 حزيران/يونيه و16 تشرين الأول/أكتوبر و24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و31 أيار/مايو و15 حزيران/يونيه 2021، التمسّت اللجنة معلومات من حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن مسائل وحوادث (انظر المرفق الرابع)، ولكنها لم تتلق أي رد. وخلال الفترة نفسها، وجهت اللجنة 59 طلب معلومات إلى أطراف النزاع الأخرى والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، وهي ممتدة للردود والمراسلات التي تلت ذلك.

(5) للاطلاع على خريطة للجمهورية العربية السورية، انظر المرفق الأول.

(6) انظر www.sana.sy/?p=1292868

من 1 250 ليرة سورية للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة إلى 2 500 ليرة سورية للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة⁽⁷⁾، مما أدى إلى زيادة أخرى في أسعار السلع والأدوية.

6- وخلص برنامج الأغذية العالمي إلى أن 12,4 مليون سوري (حوالي 60 في المائة من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي - وهو أعلى رقم تم الإبلاغ عنه على الإطلاق - في حين أفاد 43 في المائة بأنهم يعانون من سوء استهلاك الغذاء، وهو ضعف الرقم المبلغ عنه في العام الماضي⁽⁸⁾. وفي الوقت نفسه، أدى تأخر القدرة على إجراء اختبارات، والنقص الحاد في إمدادات الأكسجين، وبطء تسليم اللقاحات في إطار كوفيد-19، إلى عرقلة جهود التصدي للجائحة وسط تفشي عدوى جائحة كوفيد-19 على نطاق واسع في المجتمعات المحلية⁽⁹⁾.

7- ومن أصل ما يقدر بنحو 13,4 مليون سوري يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في آذار/مارس 2021 - أي بزيادة قدرها 21 في المائة عن عام 2020 - يقيم 4,9 ملايين شخص في شمال غرب البلد⁽¹⁰⁾. وقد جدد مجلس الأمن، في قراره 2585(2021)، الذي اعتمد بالإجماع في 9 تموز/يوليه، آلية إيصال المعونة عبر الحدود، وإن كان يفرض معبر باب الهوى الحدودي كنقطة دخول وحيدة للسلع الإنسانية للأمم المتحدة.

8- وفي الوقت نفسه، استمر النزاع وظلت التوترات العسكرية محتدمة، حيث ظلت القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، والجماعات التي صنفها الأمم المتحدة في عداد الجماعات الإرهابية وخمسة جيوش أجنبية⁽¹¹⁾ تعمل على مقربة من بعضها البعض، رغم أن خطوط الجبهة ظلت ثابتة خلال هذه الفترة (انظر المرفق الثاني). وشنت قوات الاتحاد الروسي ما لا يقل عن 82 غارة جوية دعماً لحكومة الجمهورية العربية السورية، في حين شن التحالف الدولي ضد داعش، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ما لا يقل عن 56 غارة جوية في الجمهورية العربية السورية⁽¹²⁾. وأفادت التقارير بأن الولايات المتحدة شنت أربع غارات جوية إضافية على الأقل، اثنتان في آب/أغسطس 2020 بالقرب من القامشلي، وغارتان جويتان إضافيتان في شباط/فبراير وحزيران/يونيه 2021 ضد جماعات مسلحة غير حكومية بالقرب من الحدود العراقية⁽¹³⁾. وتتبع اللجنة ما لا يقل عن 19 حادثة من حوادث الغارات الجوية المبلغ عنها والتي شنتها القوات الإسرائيلية على أراضي الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك حادثة مميتة بشكل خاص في 13 كانون الثاني/يناير ضد القوات الموالية للحكومة⁽¹⁴⁾.

(7) World Food Programme, "Syria Country Office Market Price Watch Bulletin", issue 77, April 2021

(8) انظر: <https://news.un.org/en/story/2021/06/1094782>

و <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2021/2004/20WFP/20Syria/20External/20Situation/20Report/2004/20/20April/202021.pdf>

(9) انظر [www.emro.who.int/syria/news/update-on-covid-19-vaccination-in-syria.html](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Syrian%20Arab%20Republic%20-%20COVID-19%20Humanitarian%20Update%20No.%2026%20As%20of%2010%20June%202021.pdf) و <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Syrian%20Arab%20Republic%20-%20COVID-19%20Humanitarian%20Update%20No.%2026%20As%20of%2010%20June%202021.pdf>

(10) انظر: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/syria_2021_humanitarian_needs_overview.pdf

(11) الاتحاد الروسي وإسرائيل وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية.

(12) بيانات مسجلة لدى اللجنة. انظر أيضاً www.inherentresolve.mil/Releases/Strike-Releases

(13) انظر www.defense.gov/Explore/News/Article/Article/2516530/us-conducts-defensive-airstrikes-against-iranian-backed-militia-in-syria/ و www.defense.gov/Newsroom/Releases/Release/Article/2672875/statement-by-the-department-of-defense

(14) بيانات مسجلة لدى اللجنة. انظر أيضاً الرسائل المتطابقة التي وجهتها حكومة الجمهورية العربية السورية إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ورسائل أخرى في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، ولا سيما S/2021/46. وللاطلاع على تعريف القوات الموالية للحكومة، انظر A/HRC/46/54، الفقرة 19، الحاشية 27.

- 9- وظلت إدلب والمحافظات المحيطة بها تشكل بؤرة للعنف، بما في ذلك الهجمات على الدوريات الروسية التركية المشتركة في منطقة تخفيف التوتر. واشتدت الهجمات الجوية والبرية في أوائل عام 2021، مما أثر على المستشفيات ومرافق الغاز المُخَيَّدة (انظر الفرع رابعاً أدناه).
- 10- وفي منطقتي عفرين ورأس العين، أصبحت التفجيرات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع حدثاً شبه أسبوعي بالنسبة للمدنيين. ووثقت اللجنة سبعة حوادث من هذا القبيل، أسفرت عن مقتل وتشويه ما لا يقل عن 243 امرأة ورجلاً وطفلاً وأضررت بالبنيات التحتية المدنية (انظر الفرع خامساً أدناه).
- 11- وفي الشمال الشرقي، أدت المصاعب الاقتصادية والوضع الأمني الهش و"الأنظمة" التي لا تحظى بسند شعبي والتي وضعتها الإدارة الذاتية⁽¹⁵⁾ إلى قيام مظاهرات واسعة النطاق في محافظتي الحسكة وحلب (انظر الفرع سادساً أدناه). وظل وجود فلول داعش يشكل تهديداً للأمن في المنطقة، ومع تزايد هجمات داعش، زاد السخط العام.
- 12- وأعلنت الانتخابات الرئاسية في الجمهورية العربية السورية في 18 نيسان/أبريل، وأجريت في 26 أيار/مايو. وأعيد انتخاب الرئيس بشار الأسد، الذي يقود الجمهورية العربية السورية منذ عام 2000، بنسبة 95 في المائة من الأصوات. واقتصر التصويت على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وفي أجزاء من الشتات في الخارج، وجرى التشكيك في مصداقية الانتخابات، التي لم تراقبها الأمم المتحدة⁽¹⁶⁾.
- 13- وقبل الانتخابات، في 2 أيار/مايو، أصدر الرئيس عفواً على الأشخاص الذين أدينوا بجرائم من قبيل التهريب وإساءة استعمال المخدرات وتجارة العملات الأجنبية. وأفيد بأن عدداً محدوداً من السجناء أطلق سراحهم فيما بعد.
- 14- وعقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاث جولات من اجتماعات اللجنة الدستورية التي ستصوغ دستوراً جديداً يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254(2015). وأبلغ المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، جير أو بيدرسن، مجلس الأمن في أواخر عام 2020 بأن خلافات جوهرية، بما في ذلك على المستوى العام، لا تزال قائمة، مما يحول دون إحراز تقدم ملموس نحو التوصل إلى حل سياسي.
- 15- واجتمع وزراء خارجية قطر والاتحاد الروسي وتركيا في الدوحة في 11 آذار/مارس لمناقشة موضوع الجمهورية العربية السورية. وبعد الاجتماع، أعلن وزير خارجية تركيا أن البلدان الثلاثة بدأت عملية تشاور ثلاثية جديدة للمساهمة في إيجاد حل سياسي دائم في الجمهورية العربية السورية، ولكنه أشار إلى أن العملية لا تهدف إلى تقويض محادثات أستانا.
- 16- وأعلن الأمين العام عن إنشاء الفريق الاستشاري المستقل الرفيع المستوى المعني بمحايدة العمل الإنساني في الجمهورية العربية السورية والمؤلف من ثلاثة أشخاص في 21 كانون الثاني/يناير 2021، وأنيطت به مهمة إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن كيفية تعزيز آلية المحايدة.
- 17- وظلت مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية على رأس جدول أعمال كل من مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي 12 نيسان/أبريل، نشر فريق التحقيق وتحديد الهوية تقريره الثاني، وخلص إلى أن هناك أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن طائرة هليكوبتر تابعة للقوات الجوية السورية ألقت في 4 شباط/فبراير 2018 أسطوانة واحدة على الأقل من الكلور في منطقة سراقب، مما أثر على 12 فرداً على الأقل⁽¹⁷⁾. وفي 22 نيسان/أبريل،

(15) A/HRC/45/31، الفقرة 12.

(16) انظر، على سبيل المثال، S/PV.8805 و www.un.org/press/en/2021/db210525.doc.htm.

(17) انظر الوثيقة A/HRC/39/65، الفقرة 55.

اتخذ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة قراراً بتعليق بعض حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية بموجب الاتفاقية⁽¹⁸⁾.

18- وفيما يتعلق بالمساءلة، صدر أول حكم يتعلق بممارسة الدولة للتعذيب في الجمهورية العربية السورية في 24 شباط/فبراير في كوبلنز، ألمانيا. وأعلنت هولندا، ثم كندا فيما بعد، عن اعتزامها تحميل حكومة الجمهورية العربية السورية المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتعذيب بموجب المادة 30 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽¹⁹⁾.

ثالثاً - المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة

ألف - سير الأعمال العدائية

19- شهدت المنطقة الجنوبية من الجمهورية العربية السورية، ولا سيما محافظة درعا، انعداماً متزايداً للأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك عمليات القتل المستهدف والاشتباكات بين الأفراد المسلحين وأجهزة أمن الدولة. وأعقب بعض الاشتباكات مطالب من القوات الحكومية بطرد بعض الأفراد إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة. واستخدمت تكتيكات شبيهة بالحصار في عدة مناسبات لدفع المجتمع المحلي إلى الإذعان.

20- واستمرت التوترات في كناكر، ريف دمشق، بين القوات الحكومية والسكان طوال أيلول/سبتمبر 2020. وفي 20 أيلول/سبتمبر، ألقى مسؤولون في نقطة تفتيش مخصصة تابعة لمديرية المخابرات الجوية على جسر الطيبة، بين منطقتي الكسوة والدنون، القبض على ثلاث نساء وفتاة في الثالثة من العمر، مما أثار احتجاجات في البلدة في اليوم التالي. وطالبت القوات الحكومية أقارب النساء بتسليم أنفسهم مقابل إطلاق سراحهن. وفي 22 أيلول/سبتمبر، وبينما كان الناس يتجمعون عند نقطة التفتيش نفسها في انتظار التسليم، اعتقل أفراد من قوات الأمن العسكري أحد أقارب الضحايا الذكور. وألقي القبض على رجل آخر في الأيام التالية. وتحولت المواجهات بين بعض المسلحين وقوات الأمن الحكومية إلى مواجهات قاتلة، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة اثنين آخرين من مسؤولي الفرع 220 من قوات الأمن العسكري. وفي أعقاب ذلك، طوقت القوات الحكومية كناكر، ومنعت التنقل ودخول المواد الغذائية والوقود والمواد غير الغذائية لمدة 12 يوماً على الأقل، على حساب ما يقارب 30 000 من السكان.

21- وبعد بضعة أسابيع، في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، هاجم مسلحون مجهولون نقطة تفتيش تابعة لمديرية المخابرات الجوية في شرق الكرك في محافظة درعا، مما أسفر عن مقتل خمسة مسؤولين حكوميين وإصابة اثنين آخرين. وفي وقت لاحق، طوقت القوات الموالية للحكومة البلدة، وفرضت عليها حصاراً ومنعت حرية التنقل لما يقدر بنحو 30 000 شخص. وكان الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك الرعاية الصحية، إضافة إلى المواد الغذائية وغير الغذائية، محدوداً للغاية. وطالبت القوات الحكومية بتسليم عدد من الرجال ونقلهم إلى مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة مع أسرهم وتسليم الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التي يدعى أنها أخذت أثناء المواجهة في نقطة التفتيش. وأفاد المدنيون بأنهم اضطروا لدفع رشاوى تزيد قيمتها عن 100 دولار لاجتياز نقاط التفتيش وأنهم يخشون الاعتقال، لا سيما

(18) انظر www.opcw.org/media-centre/news/2021/04/conference-states-parties-adopts-decision-suspend-certain-rights-and.

(19) انظر A/HRC/46/55، الفقرة 99.

إذا كانوا على صلة بالمطلوبين. وبعد خمسة أيام، فتشت قوات الأمن الحكومية بيوت المطلوبين بحضور اللواء الثامن المدعوم من القوات الروسية. وذكر أحد الذين أجريت معهم مقابلات بأن قوات الأمن الحكومية أخذت هاتفه وكاميرا كانت لديه أثناء عمليات التفتيش. ولم يستسلم أي من المطلوبين للقوات الحكومية، ولكن أحدهم قتل رمياً بالرصاص، مع طفله، أمام بيته في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020 على أيدي مجهولين.

22- وفي قرية أم باطنة، محافظة القنيطرة، هاجمت عناصر مسلحة مجهولة، في 1 أيار/مايو 2021، نقطة تفتيش تابعة لقوات الأمن العسكرية، في أعقاب توترات حول احتجاز شخصين من سكان القرية. ورداً على ذلك، حاصرت قوات الأمن الحكومية القرية التي يبلغ عدد سكانها حوالي 5 000 نسمة، وطالبت بتسليم عدد من السكان، أو إبعادهم إلى شمال الجمهورية العربية السورية. وبما أن الأفراد لم يستسلموا، شنت القوات الحكومية هجمات بقذائف الهاون على البلدة. وألقي القبض على خمس نساء وأطفالهن عند نقطة تفتيش بينما كُنَّ يحاولن الفرار. ولتجنب وقوع هجوم بري واسع النطاق على أم باطنة، تم نقل ما يقارب 100 شخص، من بينهم نساء وأطفال، تحت الحراسة ووصلوا إلى الباب في 23 أيار/مايو 2021.

23- وابتداءً من 24 حزيران/يونيه، أغلقت القوات الموالية للحكومة معظم سبل الدخول إلى حي درعا البلد الجنوبي والخروج منه، مما أعاق حصول المدنيين على المياه والغذاء والأدوية لعدة أسابيع. وأفادت التقارير بأن القوات الموالية للحكومة طالبت الفصائل المحلية بالتخلي عن الأسلحة الشخصية الخفيفة، وهو مطلب رفضت الامتثال له. ولا تزال التحقيقات جارية.

24- وازدادت أيضاً عمليات القتل المستهدف⁽²⁰⁾، أو محاولات القتل المستهدف في منطقة درعا؛ ويبدو أن عدة حالات كانت أعمالاً انتقامية قامت بها جهات مسلحة محلية. وسعت اللجنة إلى التحقيق في 18 حادثاً من هذا القبيل وقعت في الفترة الفاصلة بين تموز/يوليه 2020 وشباط/فبراير 2021، وتلقت تقارير عن مئات الحوادث الأخرى.

25- وفي حين أن بعض عمليات القتل ربما كانت جرائم قتل عمد حدثت في سياق انعدام الأمن العام، فإن حالات أخرى اتبعت نمطاً تمثل في قيام الجهات الفاعلة في النزاع باستهداف أفراد محددين. وكان من بين الضحايا زعماء سياسيون محليون من ميولات سياسية مختلفة، كما كان من بينهم قضاة وعاملون طبيون وأعضاء سابقون في جماعات مسلحة، بعضهم كان قد "تصالح"⁽²¹⁾ سابقاً مع الحكومة.

26- وفي إحدى الحوادث، قتل أحمد فايز الحشيش، من بلدة تل شهاب بمحافظة درعا، حوالي منتصف نهار 22 نيسان/أبريل 2021. فقد أطلق مسلحون يستقلون دراجات نارية النار على الضحية فأردوه قتيلاً في سيارته أمام أطفاله. وكان مسعفاً ميدانياً سابقاً معروفاً خلال الفترة التي كانت تسيطر فيها الجماعات المسلحة على درعا. وأفادت التقارير بأنه كان يأبى "المصالحة". وفي حالة أخرى، قتل قاض سابق وعضو في لجنة المصالحة رمياً بالرصاص في 10 أيلول/سبتمبر على أيدي مسلحين مجهولين أمام بيته.

27- وفي حوادث أخرى، في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أفادت التقارير بأن ماريّا الزعبي، رئيسة مجلس بلدة الطيبة الموالية للحكومة، بمحافظة درعا، تعرضت لإطلاق نار على أيدي مسلحين مجهولين يستقلون دراجات نارية بينما كانت خارج بيتها، لكنها لم تصب. وقبل ذلك بشهرين، أفادت التقارير أنها نجت من محاولة أخرى لاغتيالها، عندما أُلقيت متفجرات على بيتها. وفي مساء 7 كانون الثاني/يناير 2021، أطلق مسلحون مجهولون النار على رئيس بلدية جاسم بمحافظة درعا، بالقرب من قرية تبنه بحضور أسرته. وتوفي رئيس البلدية فيما بعد متأثراً بجراحه.

(20) A/HRC/45/31، الفقرة 17.

(21) انظر A/HRC/46/54، الفقرة 16.

الاستنتاجات

28- إن استخدام القوات الموالية للحكومة للأساليب الوارد وصفها والشبيهة بالحصار (انظر الفقرات 20-22 أعلاه) ينتهك حقوق الناس الذين يعيشون في تلك المناطق، بما في ذلك حقهم في حرية التنقل والغذاء والصحة، وقد يشكل جريمة الحرب المتمثلة في العقاب الجماعي. وثمة أيضاً أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الحكومية لجأت أيضاً إلى أخذ الرهائن، الأمر الذي من شأنه أن يشكل جريمة حرب.

29- وتنتهك عمليات القتل المستهدف الوارد وصفها أعلاه، عندما تنفذها أطراف النزاع، حظر الهجمات المباشرة على المدنيين، وتشكل جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد. وليس هناك ما يشير إلى أن الحكومة فتحت أي تحقيق في عمليات القتل هذه⁽²²⁾.

باء - عمليات الاعتقال والاحتجاز

30- وفي آذار/مارس 2021، قدمت اللجنة إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً يغطي 10 سنوات من ممارسات الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية⁽²³⁾. وتتضاف الانتهاكات التي تم تحديدها خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى الأدلة الكثيرة التي تستند إليها الاستنتاجات الواردة في التقرير.

31- واستمر توثيق حوادث الوفاة أثناء الاحتجاز، حيث ورد 13 تقريراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير من درعا وريف دمشق وحدهما. وفي أحد الأمثلة، اعتقلت قوات الأمن العسكري رجلاً من جاسم كان قد "تصالح" بعد استعادة القوات الحكومية للمنطقة في عام 2018. وفي أيار/مايو 2021، أُبلغت الأسرة من خلال اتصالات حكومية غير رسمية بأنه توفي أثناء احتجازه في تموز/يوليه 2020. ولم تسلم أي جثة أو شهادة وفاة.

32- وأفاد محتجزون ناجون بحدوث مئات الوفيات في فروع الأمن الحكومي وسجن صيدنايا العسكري، كما أفادوا بحدوث عشرات الوفيات في صفوف المحتجزين عقب نقلهم إلى مستشفى تشرين العسكري. وفي صيدنايا، أفادوا باستمرار الوفيات أثناء الاحتجاز بسبب التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة للسجناء، مع انتشار الجوع والسل على نطاق واسع⁽²⁴⁾.

33- وأوضح العديد من الذين أُجريت معهم مقابلات كيف ظل شبح الاعتقالات التعسفية قائماً في كل مكان على الرغم من أي وضع "للمصالحة"، مما يعوق حريتهم في التنقل⁽²⁵⁾. وعلى سبيل المثال، وصف شاب من حمص كيف عاد إلى الجمهورية العربية السورية في كانون الأول/ديسمبر 2019 في إطار عملية "مصالحة" ترعاها الحكومة. وكان قد قدم إلى جهاز الأمن السوري طلباً للعودة، وعندما عبر إلى البلد، "تصالح" مع السلطات على الحدود. وطلب منه بعد ذلك أن يتقدم إلى فرع مديرية الأمن السياسي في حمص. وذهب بمفرده - واعتقل واحتجز لمدة ثلاثة أشهر ونصف واحتجز في أكثر من خمسة مرافق احتجاز مختلفة قبل أن يطلق سراحه بعد دفعت أسرته رشاًوى. ووصف تعرضه للتعذيب طوال فترة احتجازه على أيدي مسؤولين مختلفين، وكذلك من قبل الطاقم الطبي في الفرع 235 من مديرية المخابرات العسكرية في دمشق.

(22) طلبت اللجنة هذه المعلومات من حكومة الجمهورية العربية السورية ولكنها لم تتلقها.

(23) A/HRC/46/55.

(24) انظر A/HRC/46/55، الفقرة 24.

(25) انظر أيضاً A/HRC/36/55، الفقرات 20-22.

34- وظلت حالات الاحتجاز مع منع الاتصال والاختفاء القسري منتشرة. وكما سبق توثيقه، واصلت القوات الحكومية والمسؤولون إخفاء مصير المحتجزين وأماكن وجودهم، وابتزاز مبالغ كبيرة من المال مقابل تقديم معلومات للأسر.

35- وعلى سبيل التوضيح، أطلق سراح أحد المحتجزين في عام 2020 في إطار عفو رئاسي، وإن لم يتم ذلك إلا بعد دفع رشوة. وأفاد بأنه احتجز خلال تسع سنوات قضاها في فرعي مديرية المخابرات العسكرية 291 و 248 في ظروف مزرية، وعذب في سجن صيدنايا العسكري. ولم يعلم بالحكم الصادر ضده إلا قبل أربعة أشهر من نقله إلى سجن في محافظة السويداء.

36- وفي حالة أخرى، اعتقل ناشط إعلامي عند نقطة تفتيش تابعة لمديرية المخابرات الجوية في حلب في 18 أيلول/سبتمبر 2019، ونقل إلى ثلاثة فروع أخرى للمخابرات العسكرية (مكتب الفرقة الرابعة، والفرع 215، ثم الفرع 235، المعروف أيضاً باسم فرع فلسطين)، قبل وضعه رهن الاحتجاز مع منع الاتصال في سجن صيدنايا العسكري. وقال إنه تعرض للتعذيب والعنف الجنسي في كل مرفق من هذه المرافق. وأفاد أيضاً بأنه احتجز في فروع المخابرات العسكرية، وكان محتجزاً مع قاصرين تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 عاماً، بما في ذلك في فرع فلسطين. وأطلق سراحه في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020.

الاستنتاجات

37- تتضاف حالات الاحتجاز التعسفي المذكورة أعلاه إلى الأدلة الكثيرة التي سبق وصفها في تقرير اللجنة عن الاحتجاز⁽²⁶⁾ في آذار/مارس 2021، الذي وثقت فيه اللجنة استمرار أنماط الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ولا يزال عشرات الآلاف من الأشخاص رهن الاحتجاز التعسفي مع منع الاتصال أو اختفوا قسراً على أيدي القوات الحكومية. وفيما يتعلق بحالات الوفاة المذكورة أعلاه أثناء الاحتجاز، لا علم للجنة بالشروع في أي تحقيقات.

جيم - حقوق السكن والأرض والملكية

38- ما زالت مصادرة الممتلكات والأراضي عن طريق المزادات العلنية في المناطق التي استعادتها القوات الحكومية في شمال غرب الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في محافظات حلب وحماة وإدلب، تعوق عودة المشردين داخلياً. وشملت المناطق المتضررة الأراضي الصالحة للزراعة ذات المحاصيل العالية القيمة، من قبيل الفستق وأشجار الزيتون. وقد أحرق بعض هذه الأراضي أو دُمر بعد استعادته، في حين قامت القوات الموالية للحكومة بحرق مناطق أخرى حتى تجني منها السلطات وأفراد محدودون أرباحاً.

39- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، بدأت السلطات المحلية في محافظات حلب وحماة وإدلب في منح عقود الإيجار السنوية بالمزاد العلني، بدعوى السماح للأفراد بالعمل في الأرض بينما ظل المالكون مشردين. وأعلنت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر أن الهدف من المزادات في هاتين المحافظتين هو زراعة جميع الأراضي الزراعية غير المزروعة والصالحة لزراعة القمح. غير أن الذين أجريت معهم مقابلات ادعوا أن المزادات كانت في كثير من الأحيان مجرد واجهة لإضفاء الطابع الرسمي على استيلاء القوات الموالية للحكومة واستغلالها القائمين بالفعل لمختلف للأراضي المملوكة للمالكين المشردين، مشيرين إلى عدم تغيير استخدام الأرض قبل المزادات وبعدها.

40- وفي محافظة حماة، تضمنت الأوامر الإدارية التي أصدرتها اللجنة الأمنية والعسكرية إعلانات عن نحو 19 مزاداً علنياً، بما في ذلك مزادات للأراضي الزراعية، بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأفاد مزارع من حماة بأن أجزاء كبيرة من أرضه قد عرضت للبيع العلني، بينما اقتلعت الميليشيات المحلية الأشجار في أجزاء أخرى وباعتها حطباً.

41- وذكر إعلان صدر في إدلب في تشرين الأول/أكتوبر كذلك أن المزادات العلنية تجري للأراضي التي يملكها مديون المصرف الزراعي. غير أن من أجريت معهم مقابلات من المتضررين نفوا باستمرار أن تكون عليهم ديون لحساب المصرف الزراعي، وأعربوا عن خشيتهم من أن تكون المزادات ذريعة وخطوة أولى في محاولة للنزع الدائم لملكية الأراضي من أصحابها.

42- وفي الوقت نفسه، تواصل حكومة الجمهورية العربية السورية مصادرة ممتلكات المدنيين عملاً بقانون مكافحة الإرهاب (رقم 2012/19)⁽²⁷⁾. وبالإضافة إلى ذلك، جمدت أيضاً أصول أشخاص - وأفراد أسرهم - عقب قرارات اتخذتها وزارة المالية استناداً إلى التعديلات الأخيرة للمادة 97 من قانون التجنيد العسكري (رقم 2007/30). ولا تزال التحقيقات جارية.

الاستنتاجات

43- إن أعمال مصادرة الممتلكات الخاصة المذكورة أعلاه، ولا سيما تلك التي يحتمل أن تدر كسباً شخصياً، قد تشكل نهباً، وهو أمر محظور حظراً باتاً بموجب القانون الدولي الإنساني ويشكل جريمة حرب. كما أن حقوق ملكية المشردين محمية تحديداً كقاعدة عرفية للقانون الدولي الإنساني، ويجب أن تحترمها جميع الأطراف. والملكية الخاصة محمية أيضاً بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ لا يجوز حرمان أي شخص تعسفاً من ممتلكاته.

رابعاً - إدلب وغرب حلب

44- أدى انخفاض العنف في شمال غرب البلد منذ وقف إطلاق النار في 5 آذار/مارس 2020 إلى عودة العديد من المدنيين المشردين في البداية⁽²⁸⁾. غير أن الأعمال العدائية ازدادت في أوائل عام 2021، بما في ذلك الهجمات الجوية والبرية. ودمرت الهجمات المستمرة البنية التحتية المدنية، بما في ذلك الأسواق والمستشفيات. وبالإضافة إلى ذلك، تضررت بقدر أكبر مرافق الغاز وطرق الإمداد الاقتصادي الحيوية بالهجمات التي شنت في آذار/مارس، مما أدى إلى شل عمليات توفير الموارد الحيوية والوصول إلى أماكن توزيع المعونة (انظر الفقرات 59-63 أدناه). وتشبه عدة هجمات من هذا القبيل أنماطاً سبق توثيقها خلال الهجوم على إدلب وغرب حلب في الفترة الفاصلة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وآذار/مارس 2020⁽²⁹⁾.

45- وفي الآونة الأخيرة، أسفر هجوم مدمر ركز على منطقة جبل الزاوية بمحافظة إدلب عن تشريد أكثر من 11 000 شخص في أواسط حزيران/يونيه⁽³⁰⁾. ولا تزال التحقيقات جارية.

(27) A/HRC/40/70، الفقرات 80-82.

(28) انظر: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/syria_2021_humanitarian_needs_overview.pdf، p. 16.

(29) انظر بصورة عامة الوثيقة A/HRC/44/61.

(30) انظر: <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-mvam-bulletin-56-june-2021>.

46- وإلى جانب الهجمات التي نفذتها القوات الحكومية، والتي ضاعفت من معاناة المدنيين في جميع أنحاء إدلب وغرب حلب، كثف أعضاء الجماعات المسلحة هجماتهم البرية على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، مما أثر في المقام الأول على المناطق السكنية وتسبب في خسائر في صفوف المدنيين. وإلى جانب الأعمال العدائية، واصل أعضاء هيئة تحرير الشام⁽³¹⁾ أيضاً استهداف الصحفيين والنشطاء في محافظة إدلب، مما أدى إلى الحد بشكل منهجي من حرية التعبير في المناطق الخاضعة لسيطرتها. كما فرضت "حكومة الإنقاذ" التابعة للجماعة "أنظمة" تقيد قدرة العاملين في وسائل الإعلام على السفر وأداء المهام الصحفية الأساسية.

ألف - القوات الموالية للحكومة

محافظة إدلب

47- وفي الفترة الفاصلة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وآذار/مارس 2020، خاضت القوات الحكومية وجماعات المعارضة معارك للسيطرة على محافظة إدلب والمنطقة الغربية من محافظة حلب، مما أجبر العديد من السكان في مواقع استراتيجية بالقرب من خطوط الجبهة النشطة على الفرار من بيوتهم.

48- وبعد محاولة استعادة أريحا في أواخر عام 2019، استأنفت القوات الحكومية جهودها لتحقيق هذه الغاية في تموز/يوليه 2020. وعلى سبيل المثال، شنت القوات الموالية للحكومة، في 14 تموز/يوليه 2020، في حوالي الساعة 2 من بعد الظهر، هجوماً بما لا يقل عن ثمانية صواريخ أرض - أرض، قيل إنها انطلقت من قرية كفر بطيخ، جنوب سراقب. وأصاب الهجوم منطقة سكنية في شرق أريحا، وألحق أضراراً بما لا يقل عن بيتين لمدنيين ومدرسة ومحطة للمياه، قيل إنها تُستخدم لتوزيع مياه الشرب على أكثر من نصف سكان البلدة. وقتل رجل وصبي يبلغ من العمر 12 عاماً، وأصيب خمسة آخرون، من بينهم أربعة أطفال. وأفاد من أجريت معهم مقابلات بأن القذائف أشعلت أيضاً حرائق دمرت المحاصيل.

49- وأظهرت صور الحطام ونقطة الارتطام التي حللتها اللجنة أن القوات الموالية للحكومة استخدمت صواريخ غراد، التي يحتمل أن تكون قد أطلقت من قاذفة صواريخ متعددة الأسطوانات. وأعرب شهود عيان عن اعتقادهم بأن الهجوم قد يكون رداً على هجوم بجهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة نفذ في وقت سابق من اليوم نفسه، وأصاب قافلة روسية تركية كانت تقوم بدورية على الطريق السريع M4.

50- وتسارعت الجهود الرامية إلى استعادة أريحا قرابة تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ففي 28 تشرين الأول/أكتوبر، قصفت القوات الموالية للحكومة، التي قيل إنها متمركزة في سراقب، البلدة بين الساعة 9 صباحاً والساعة 1 ظهراً. وقتلت الهجمات رجلين وصبياً على الأقل، وجرحت ثمانية مدنيين آخرين، من بينهم صبي وفتاة وامرأة. وأصاب خمس قذائف على الأقل مدخل سوق الهول، مما ألحق أضراراً بعدة متاجر ومدرسة سادو في المنطقة المجاورة. وقُتل أحد الضحايا، وهو صبي يبلغ من العمر 15 عاماً، بينما كان يعمل داخل ورشة ميكانيكية في السوق.

51- وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، شنت القوات الموالية للحكومة هجوماً برياً آخر على أريحا، بين الساعة 7:30 و8 صباحاً، فأُسفر عن مقتل أربعة مدنيين، من بينهم عاملاً إغاثة وفتاة تبلغ من

(31) على الرغم من تغيير هذه الجماعة لاسمها من "جبهة النصرة" إلى "جبهة فتح الشام" في تموز/يوليه 2016 ثم إلى "هيئة تحرير الشام" في مطلع عام 2017، لا تزال اللجنة تعتبرها كياناً إرهابياً كما ورد تصنيفها في قرار مجلس الأمن 2170 (2014)، ولهذه الجماعة صلات بتنظيم القاعدة على الصعيد العالمي (انظر على سبيل المثال A/HRC/46/54، الفقرة 7).

العمر 10 سنوات، وإصابة خمسة آخرين، من بينهم امرأة. ووصف من أجريت معهم المقابلات كيف أصابت 35 قذيفة مناطق سكنية في الأجزاء الشرقية والشمالية من المدينة، مما تسبب في حفر مختلفة في الشارع وفي ساحة مدرسة سادو، كما تسببت في إلحاق أضرار ببيوت المدنيين ومركبة للعمل الإنساني.

52- وبالمثل، في 6 آذار/مارس 2021، حوالي الساعة 3:45 من بعد الظهر وعلى مدى 20 دقيقة، أطلقت القوات الموالية للحكومة ما لا يقل عن 12 قذيفة أصابت مواقع متعددة في الأحياء الشرقية من أريحا، بما في ذلك - للمرة الثانية - سوق الهول والمناطق السكنية المجاورة. وقُتل رجل وجرح ما لا يقل عن خمسة مدنيين آخرين، من بينهم ثلاث فتيات وصبي. وأصابت إحدى القذائف المنطقة القريبة من مكاتب رجال الإنقاذ المحليين ودمرت بيت مدنيين يقع في مكان قريب. ولم يلاحظ في أي من الهجمات المذكورة أعلاه التي وثقتها اللجنة وجود هدف عسكري بالقرب من المواقع المتضررة⁽³²⁾.

53- وبعد شهر، في 8 نيسان/أبريل، أصيبت مركبة متحركة مباشرة في قرية نجية، في منطقة جسر الشغور، الواقعة بالقرب من أريحا، في منطقة قريبة من خطوط الجبهة النشطة ونقاط المراقبة العسكرية. وتلاحظ اللجنة أنه من المرجح أن تكون قذيفة موجهة قد استخدمت في هذا الهجوم الذي أسفر عن مقتل رجلين وامرأتين وثلاثة أطفال وإصابة ثلاثة أطفال على الأقل.

غرب حلب

54- وبالتوازي مع الهجمات المذكورة أعلاه على أريحا، جددت القوات الحكومية جهودها لاستعادة بلدة الأتارب. وعلى سبيل التوضيح، في 21 آذار/مارس 2021، أطلقت ستة صواريخ على الأقل، في حوالي الساعة 8:30 صباحاً، وعلى مدى 20 دقيقة، باتجاه مستشفى "مُحَيّد" أقيم تحت الأرض في الأتارب، فأصابت ثلاثة صواريخ منها المرفق مباشرة⁽³³⁾. وقتل ما لا يقل عن 8 مرضى مدنيين، من بينهم امرأة وصبيان، وجرح 13 آخرون، من بينهم 5 من العاملين في المجال الطبي. وألحق الهجوم أضراراً أخرى بالمعدات الطبية الحيوية ومولد كهرباء، وكاد أن يدمر مدخل عيادة تقويم العظام وغرف الانتظار تحت الأرض.

55- وكان المرفق، الذي أصبح بعد ذلك معطلاً، يُستخدم كمستشفى جراحي ومستشفى للأطفال في أعقاب الأضرار التي لحقت بمستشفى الأتارب للولادة والأطفال⁽³⁴⁾، وتفيد التقارير بأنه كان يقدم ما يقرب من 650 3 خدمة طبية للمرضى الخارجيين شهرياً، وأكثر من 170 خدمة عامة وخدمات تقويم العظام والخدمات الجراحية والطوارئ وخدمات التوليد شهرياً⁽³⁵⁾.

56- وأشار من أجريت معهم المقابلات إلى أن المستشفى يقع في منطقة ريفية، تبعد حوالي كيلومترين عن الأتارب، بالقرب من بيوت للمدنيين، وليس فيها أهداف عسكرية معروفة في مكان قريب. وقد بني المرفق بعمق حوالي سبعة أمتار تحت الأرض، ويتكون من طابقين تحت الأرض.

57- ووصف شهود عيان مشاهدتهم لمرضى ممددين على الأرض، مصابين بشظايا بادية للعيان وحروق كبيرة، ومن بينهم أطفال وموظفون طبيون. وروى أحد الذين أجريت معهم مقابلات كيف تسبب عصف الانفجار في قتل باب المدخل، مما أجبر المرضى والطاقم الطبي على استخدام مخرج الطوارئ، الذي أصيب بصاروخ آخر بعد دقائق. وقد أعاققت الانفجارات المتتالية أي مخارج محتملة، تاركة الضحايا محاصرين في الداخل في الوقت الذي كان المرفق يُدمر فيه.

(32) طلبت اللجنة هذه المعلومات من حكومة الجمهورية العربية السورية ومن حكومة الاتحاد الروسي، ولكنها لم تتلق أي رد.

(33) انظر أيضاً A/HRC/44/61، الفقرات 43-45 و 56 و 75-76.

(34) A/HRC/44/61، الفقرة 45.

(35) انظر - <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/five-sams-medical-staff-injured-airstrikes-al-atareb-surgical-hospital>

58- واتساقاً مع شهادات الشهود، يتبين من أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية للحطام الذي حللته اللجنة أن القوات الموالية للحكومة استخدمت صاروخاً موجهاً متطوراً. وعلاوة على ذلك، أبلغ من أجريت معهم مقابلات عن إطلاق قذائف مدفعية عادية أثناء الهجوم، قيل إنها من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

باء - الهجمات التي تعطل النشاط الاقتصادي في المناطق العازلة

59- وفي خضم النقص المزمن في الوقود والأزمة الاقتصادية الحادة، شنت القوات الموالية للحكومة عدة هجمات أثرت على تزويد فئات كبيرة من السكان بالموارد وعلى إمكانية حصولهم على السلع وإمدادات الوقود.

60- وفي 5 آذار/مارس 2021، بين الساعة 7 والساعة 7:30 مساءً، أصاب هجوم بقذائف أرض - أرض، تتألف من ذخائر عنقودية، منطقة لوقوف السيارات وألحق أضراراً بمصافي النفط البدائية في منطقة حمران الريفية، بالقرب من بلدة جرابلس بمحافظة حلب. ووصف من أجريت معهم مقابلات المنطقة بأنها "منطقة عازلة" حيث يتم شحن النفط الخام ونقله من محافظتي الحسكة ودير الزور إلى الجزء الشمالي من الجمهورية العربية السورية، عبر معبر في حمران. وقُتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص وجُرح 27 شخصاً آخر؛ ودمر تماماً العديد من حاويات النفط والشاحنات.

61- وبعد ساعة تقريباً، وبينما كان رجال الإنقاذ يهرعون لمساعدة الضحايا، نفذت القوات الموالية للحكومة هجوماً ثانياً أصاب مصافي النفط البدائية بالقرب من قرية ترحين في الباب، بجوار جرابلس. وأسفر الانفجار عن مقتل رجل إنقاذ واحد على الأقل وإصابة أربعة مدنيين آخرين، في حين ألحق أضراراً بالمنشآت وخزانات النفط المحيطة. واتساقاً مع شهادات الشهود، تشير صور الحطام والأضرار التي حللتها اللجنة إلى استخدام ذخائر عنقودية أطلقت من صواريخ. وتلقت اللجنة تقارير عن وقوع هجمات إضافية في المنطقة نفسها في 15 آذار/مارس أو قرابة ذلك التاريخ. وما زالت التحقيقات جارية في هذه الهجمات.

62- وفي 21 مارس/آذار 2021، بعد ساعات من قصف المستشفى في الأتارب (انظر الفقرات 54-58 أعلاه)، نفذت القوات الموالية للحكومة هجوماً على محور باب الهوى/سرمدا. وفي حوالي الساعة 4:30، أصاب هجوم صاروخي مقر شركة نفط قريبة من سرمدا، مما تسبب في أضرار مادية، وإن لم تقع إصابات. وبعد حوالي 30 دقيقة، أصابت غارات جوية متكررة منشأة للغاز ودمرت نحو 18 مقطورة كانت متوقفة بالقرب من معبر باب الهوى. وأصاب المنطقة ثلاث قذائف على الأقل، مما أسفر عن مقتل رجل وإصابة ثلاثة آخرين. وأضرمت عصف الانفجارات النار في 15 شاحنة وألحق أضراراً بما مجموعه 30 شاحنة أخرى كانت متوقفة في منطقة مجاورة لموقف السيارات، إلى جانب ثلاثة مراكز لوجستية للعمل الإنساني في منطقة مجاورة، مما أجبر المنظمات غير الحكومية على تعليق عملياتها مؤقتاً. وإلى جانب كون المنطقة تضم آخر معبر حدودي مفتوح لإيصال المعونة⁽³⁶⁾، فإنها تعد طريقاً اقتصادياً رئيسياً لإمداد المنطقة ومركزاً للعمل الإنساني، يؤوي العديد من المرافق اللوجستية للمنظمات غير الحكومية ومخيمات النازحين. وأدت الهجمات إلى مزيد من الاضطرابات في حركة تدفق السلع، وأسفرت عن زيادة أسعار الوقود، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً.

(36) انظر : https://cdn.logcluster.org/public/logistics_cluster_syria_cross-border_operations_2020.pdf و https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20210326_sitrep_26_final.pdf.

63- وأشارت المعلومات التي حصلت عليها اللجنة، بما في ذلك تقارير مراقبي حركة الطيران، إلى أن طائرة روسية ثابتة الجناحين وطائرة بدون طيار على الأقل كانتا في الطريق إلى الموقع المتضرر وكانتا تحومان في المنطقة خلال الأحداث المذكورة أعلاه. ولم تتلق اللجنة أي معلومات تشير إلى وجود أي طائرة سورية بالقرب من المنطقة المتضررة وقت الهجوم.

الاستنتاجات

64- استناداً إلى الوقائع المذكورة أعلاه، لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الموالية للحكومة انتهكت مبدأ التمييز في القانون الدولي الإنساني بشن هجمات عشوائية تلحق الضرر بالبنيات التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، وتعيق الوصول إلى مواد لا غنى عنها لبقاء السكان، من قبيل الوقود والإمدادات الإنسانية، بما في ذلك عن طريق استخدام الذخائر العنقودية. وعلاوة على ذلك، فإن ما وصف أعلاه من شن لهجمات عشوائية أسفرت عن مقتل مدنيين أو إصابتهم هو عمل قد يشكل جرائم حرب. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في حالة الهجوم على المستشفى المقام تحت الأرض في الأتاريب (انظر الفقرات 54-58 أعلاه)، لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد، استناداً إلى عدم وجود هدف عسكري معروف في المنطقة المجاورة، واستخدام القذائف الموجهة والأنماط التي لوحظت سابقاً⁽³⁷⁾، بأن القوات الموالية للحكومة ربما تكون قد ارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجوم ضد مرفق طبي.

جيم - هيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

سير الأعمال العدائية

65- نظراً للانتهاك المتكرر لاتفاق آزار/مارس لوقف إطلاق النار⁽³⁸⁾، ظل المدنيون المقيمون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة يعانون من هجمات الجماعات المسلحة. وأعربوا عن مخاوفهم على سلامتهم وعن مشاعر القلق لترقب هجوم تال. وعلى سبيل المثال، في أعقاب الهجمات التي وقعت في 21 آذار/مارس (انظر الفقرات 54-58 و62-63 أعلاه)، شنت الجماعات المسلحة في حوالي الساعة 3 بعد الظهر، هجوماً برياً على شرق حلب، وأصابت عدة أحياء سكنية خاضعة لسيطرة الحكومة. ووصف من أجريت معهم المقابلات كيف أصابت القذائف حي الصالحين، وألحقت أضراراً بسوق ومقبرة محلية. وبعد دقائق، أصابت قذيفة أخرى، قيل إنها صادرة من منطقة الأتاريب، بيت مدنيين بالقرب من سوق ومسجداً في حي الفردوس. فُتِل على الأقل مدنيان، وجرح 15 آخرين من بينهم 3 نساء وطفلان.

66- وفي 20 حزيران/يونيه، شنت جماعات مسلحة هجوماً آخر على بلدة جورين، الواقعة على بعد 90 كيلومتراً من حماة، في منطقة سهل الغاب ذات الأهمية الاستراتيجية. وأخبر من أجريت معهم مقابلات اللجنة بأن ثكنة عسكرية حكومية تقع في ضواحي جورين. وذكر أحد الذين أجريت معهم مقابلات كيف أصابت القذيفة، حوالي الظهر، بيت ابن عمه، وبينما كان ابن عمه يهرع لنجدة أطفاله في الخارج، أصيبت ابنته البالغة من العمر عامين بشظايا في رأسها. وتوفيت الفتاة، بينما أصيب بجروح والدها وشقيقها البالغ من العمر 4 سنوات. وتشير المعلومات الواردة إلى أن الهجمات على جورين استمرت حتى أواخر حزيران/يونيه. وما زالت التحقيقات جارية في الهجمات الأخيرة.

(37) A/HRC/37/72، الفقرتان 73-74.

(38) انظر، على سبيل المثال، النشرات الإعلامية المنتظمة الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي بشأن حالة تنفيذ المذكرة المتعلقة بإنشاء مناطق تخفيف التوتر.

سلب الحرية

67- واصلت هيئة تحرير الشام تقييد حرية التعبير، بما في ذلك الأنشطة الإعلامية، في إطار جهود سبق توثيقها لخنق المعارضة السياسية⁽³⁹⁾. ووثقت اللجنة ثماني حالات احتجاز لنشطاء إعلاميين وصحفيين.

68- وأفاد المحتجزون بأنهم وضعوا رهن الاحتجاز مع منع الاتصال، ولم يبلغوا بأسباب اعتقالهم، ولم يمثلوا قط أثناء احتجازهم أمام أي محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً.

69- وعلى سبيل المثال، ذكر أحد الصحفيين كيف استدعاه "مكتب المدعي العام" في هيئة تحرير الشام في 2 تشرين الأول/أكتوبر للمثول بتهم التشهير بعد انتقاده إجراءات تسجيل الزواج عبر الإنترنت في مكتب السجل المدني في مدينة إدلب. وعند وصوله، أجبر على وضع بصمة إبهامه على وثيقة تتضمن محضر اعتراف، وعصبت عيناه ونقل إلى مرفق تحت الأرض حيث أمضى الليل. ونقل إلى مكان ثالث في اليوم التالي، ثم أطلق سراحه بعد ثلاثة أيام في أعقاب تصاعد مشاعر السخط العام.

70- وكما سبق توثيقه⁽⁴⁰⁾، تعرضت الإعلاميات والناشطات لإيذاء مضاعف، لأسباب منها ممارستهن لحرية التعبير، من قبيل المجاهرة بمعارضة حكم هيئة تحرير الشام. وفي أحد الأمثلة الرمزية، وضع أعضاء هيئة تحرير الشام ناشطة رهن الاحتجاز مع منع الاتصال لمدة ثلاثة أشهر على الأقل حتى إطلاق سراحها في كانون الثاني/يناير 2021. وفي حالة أخرى، في 8 آذار/مارس، اقتحم أعضاء هيئة تحرير الشام مقر منظمة تعليمية في إدلب عقب تجمع تم فيه حث النساء على رفض تعدد الزوجات. وصادر أعضاء هيئة تحرير الشام مفاتيح المبنى واشتبكوا في مشاجرات مع الموظفين قبل إغلاق المكاتب.

71- وفي الوقت نفسه، فرضت "حكومة الإنقاذ" قواعد جديدة، بما في ذلك الاعتماد الإلزامي للصحفيين. ووصف المتضررون للجنة كيف أن فرض التدابير الأخيرة ربما كان وسيلة تستخدمها هيئة تحرير الشام لمنع العمل الصحفي الحر. كما أشار الصحفيون إلى أن هذه الأنظمة تزيد من تعقيد قدرتهم على إعداد التقارير، مشيرين، على سبيل المثال، إلى نقاط التفتيش في جميع أنحاء المحافظة. ويخشى آخرون من التعرض للمضايقة والترهيب، لأن أعضاء هيئة تحرير الشام يتولون التسجيل شخصياً، في أماكن تديرها الهيئة.

الاستنتاجات

72- تخلص اللجنة إلى أن هناك أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أعضاء الجماعات المسلحة من غير الدول واصلوا انتهاك مبدأ التمييز بشنهم هجمات عشوائية أصابت مناطق مأهولة بالسكان وخلفت إصابات وأضراراً في صفوف المدنيين. وقد يشكل ذلك جريمة الحرب المتمثلة في شن هجمات عشوائية تقضي إلى وفاة أو إصابة مدنيين.

73- وهناك أيضاً أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أعضاء هيئة تحرير الشام واصلوا⁽⁴¹⁾ حرمان المدنيين بشكل غير قانوني وتعسفي من حريتهم، بمن فيهم الصحفيون والناشطون، حيث احتجزوا بسبب ممارستهم لحرياتهم الأساسية، دون احترام الضمانات القضائية. كما استمر تقييد الحق في حرية التعبير بسبب تدابير هيئة تحرير الشام التي لها أثر على وسائل الإعلام.

(39) A/HRC/40/70، الفقرات 54-57.

(40) A/HRC/44/61، الفقرتان 103-104.

(41) A/HRC/46/55، الفرعان سادساً- ألف وثماناً.

خامساً - منطقتا شمال حلب ورأس العين

74- وخلال الفترة قيد الاستعراض، عانى المدنيون في منطقتي عفرين ورأس العين من تزايد مستويات العنف، بما في ذلك تفجير العديد من السيارات المفخخة والقصف المدفعي الذي أسفر عن مقتل وإصابة عشرات الرجال والنساء والأطفال وإلحاق أضرار بالبنيات التحتية المدنية. ومما زاد الوضع الأمني هشاشة، أن المدنيين ظلوا يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان الدولية على أيدي القوات العاملة تحت مظلة الجيش الوطني السوري المعارض⁽⁴²⁾.

ألف - سير الأعمال العدائية

75- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أفيد بوقوع ما لا يقل عن 59 حادثة، استخدمت فيها أجهزة متفجرة، وتسببت في وقوع نحو 641 إصابة، في عفرين ورأس العين⁽⁴³⁾. ووثقت اللجنة وقوع سبعة انفجارات من هذا القبيل في مناطق مكتظة أسفرت عما لا يقل عن 243 إصابة في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الوطني السوري. وفي 14 أيلول/سبتمبر 2020، حوالي الساعة 6:00 مساءً، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة بالقرب من دوار كواس في مدينة عفرين، مما أسفر عن مقتل 10 مدنيين، من بينهم صبي، وإصابة 31 آخرين، من بينهم 3 نساء و7 أطفال. ووصف أحد الذين أجريت معهم المقابلات نقل 4 جثث محترقة لمدنيين من سيارة أصابها التفجير.

76- وبعد أسبوعين، قتل ما لا يقل عن 21 شخصاً، من بينهم 4 أطفال، وجرح 60 آخرون، من بينهم 3 من العاملين في المجال الإنساني، عندما انفجرت شاحنة تحمل جهازاً متفجراً يدوي الصنع حوالي الساعة الواحدة ظهراً في 6 تشرين الأول/أكتوبر في بلدة الباب بمحافظة حلب. ووصف شهود عيان المنطقة بأنها ذات طابع مدني، بها العديد من المحلات التجارية والمطاعم، بالإضافة إلى دوار مزدحم ومحطة للحافلات. وبعد شهر، في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، وقع انفجار آخر في منطقة تجارية على مشارف بلدة الباب، مما أسفر عن مقتل 5 مدنيين وإصابة 16 آخرين.

77- وفي وقت لاحق، في 30 كانون الثاني/يناير 2021، قتل ما لا يقل عن 6 مدنيين، من بينهم 3 صبيان، وجرح 29 آخرون، من بينهم 3 نساء و8 أطفال، عندما انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة في منطقة "الصناعة" التجارية في عفرين. وفي اليوم التالي، في 31 كانون الثاني/يناير، انفجر جهاز متفجر آخر من هذا القبيل في سوق بأعزاز، مما أسفر عن مقتل 6 مدنيين، من بينهم امرأة وفتاتان، وإصابة 25 آخرين، من بينهم صبيان وفتاة واحدة.

78- ووثقت أيضاً الهجمات التي استخدمت فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات في منطقة رأس العين. وعلى سبيل المثال، في 26 أيلول/سبتمبر 2020، حوالي الساعة 5:30 مساءً، انفجر جهاز من هذا القبيل في منطقة تجارية في جنوب رأس العين، مما أسفر عن مقتل 7 مدنيين، من بينهم طفلان وإصابة 11 آخرين، من بينهم طفل واحد على الأقل. وقتل ما لا يقل عن 4 أشخاص آخرين، من بينهم طفلان، وأصيب 12 آخرون عندما انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة وضع في شاحنة صغيرة في منطقة تجارية مماثلة بالقرب من سوق في رأس العين في 25 شباط/فبراير.

79- وفي هجوم شنيع بشكل خاص وقع في 12 حزيران/يونيه، ضرب القصف الصاروخي والمدفعي مواقع متعددة في مدينة عفرين، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 16 شخصاً وإصابة 20 آخرين،

(42) انظر A/HRC/46/54، الفقرة 18.

(43) تقرير سري.

بمن فيهم أطفال وموظفون طبيون وموظفو إنقاذ. ووصف شهود كيف أصابت القذائف، حوالي الساعة 6 مساءً، أراض زراعية بالقرب من الطريق الرئيسي المؤدي إلى جنديرس وعدة بيوت لمدنيين بالقرب من مستشفى ابن سينا. وبعد دقائق، أطلقت ثماني قذائف على الأقل على منطقة سكنية في وسط عفرين، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل، من بينهم مقاتل من الجيش الوطني السوري. وبين الساعة 6:30 و7 مساءً، وبينما كان السكان يهرعون بالضحايا إلى مستشفى الشفاء القريب، على بعد كيلومترين تقريباً، أصابت ثماني قذائف أخرى الجانب الشرقي من المستشفى مباشرة، مما أدى إلى تدمير قسم الطوارئ الذي نقل إليه الضحايا للتو. كما لحقت أضرار بوحدة التوليد والأطفال. وفي أعقاب الهجمات، اتهمت تركيا وجماعات المعارضة المسلحة وحدات حماية الشعب الكردية وحزب العمال الكردستاني باستهداف المستشفى عمداً، في حين أدانت الهجوم قوات سوريا الديمقراطية، التي تضم وحدات حماية الشعب الكردية⁽⁴⁴⁾. ولا تزال التحقيقات جارية.

باء - سلب الحرية

80- ظل المدنيون - من أصل كردي بصورة رئيسية - يحرمون بصورة غير قانونية من حريتهم على أيدي أفراد من مختلف ألوية الجيش الوطني السوري، بمن فيهم أفراد من الفرقة 22 (لواء حمزة)؛ والفرقة 14 (اللواء 141) والفرقة 13 (لواء محمد الفاتح)، وفيلق الشام⁽⁴⁵⁾. وأثناء احتجازهم، غالباً ما يتم إحضار الضحايا إلى منشآت مؤقتة تديرها ألوية الجيش الوطني السوري على مستوى المناطق الفرعية. وواصلت نفس الألوية، كما سبق توثيقه⁽⁴⁶⁾، نهب ممتلكات المدنيين والاستيلاء عليها إلى جانب احتجاز الأفراد، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي يملكها أفراد من الأقلية اليزيدية.

81- ووصف معتقلون سابقون ما تعرضوا له من ضرب وتعذيب على أيدي أفراد الجيش الوطني السوري، بما في ذلك أثناء الاستجابات الأولية، في محاولة لانتزاع اعترافات أو معلومات أخرى قد تدينهم. ولم يُبلغ الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بأسباب اعتقالهم وحرموهم بعد ذلك من التمثيل القانوني والاتصال بأسرهم. وبمجرد انتزاع الاعترافات بالإكراه، نقل أفراد من الجيش الوطني السوري أشخاصاً من مراكز احتجاز مؤقتة إلى سجون مركزية، وغالباً ما نقلوا أولاً إلى سجن الراي ثم سجن المرلطة في عفرين. كما حدثت عمليات نقل من هذا القبيل عندما دفع المحتجزون رشاً لـ أفراد الجيش الوطني السوري الذين يحرسونهم.

82- وأشار المحتجزون المفرج عنهم إلى كيفية تسجيلهم، وأنهم لم يسمح لهم بالاتصال بمحام أو الاتصال بأقاربهم إلا بعد نقلهم إلى سجون مركزية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن العديد منهم قد مثل أمام المحكمة. كما تم تقديم آخرين إلى المحاكم العسكرية في منطقة عفرين. وذكرهم بعضهم كيف حرموهم من الاتصال بمحام، وكيف اعتبرت الاعترافات وغيرها من المعلومات التي انتزعت منهم عن طريق التعذيب أو سوء المعاملة المصدر الرئيسي للأدلة في الإجراءات الجنائية اللاحقة.

83- وبرزت الغارات التي تشنها ألوية مختلفة على القرى كاتجاه خلال الفترة قيد الاستعراض. فعلى سبيل المثال، في الفترة من 4 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، داهم أعضاء من فيلق الشام قرى الضاجع وباصوفان وبرج حيدر وكباشين التي يسكنها اليزيديون في الناحية الفرعية شراوا من ناحية عفرين، وذلك رداً على اغتيال قائد لواء كبير في الجيش الوطني السوري. ووصفت إحدى الشاهدات كيف

(44) A/HRC/46/54، الفقرة 12.

(45) انظر أيضاً A/HRC/45/31، الفقرات 46 و52-56.

(46) المرجع نفسه، الفقرات 46-51.

اقتحم خمسة من عناصر الجيش الوطني السوري بيتها في 5 كانون الأول/ديسمبر في الساعة 10 ليلاً، واعتقلوا شقيقها واحتجزوه، وسرقوا نقوداً وممتلكات شخصية. وبينما كانوا يضربونها، صاح أعضاء من "فيلق الشام" "لماذا لا تزالين هنا؟". وزُعم أن عدداً غير معروف من الرجال ألقى القبض عليهم، وأطلق سراحهم بعد نحو 10 أيام. وداهم قرية باصوفان مراراً طوال شهر شباط/فبراير لواء حمزة ثم لواء فيلق الشام عندما آلت السيطرة إليه.

84- وفي الشهر التالي، في 27 كانون الثاني/يناير، بين الساعة 3 و3:30 صباحاً داهم أفراد الفرقة 14، اللواء 142 (لواء سليمان شاه) عدة منازل في قرية الياهور، بالقرب من بلدة المعبطل (ناحية عفرين). ولتقييد حركة المدنيين، طوقوا المنطقة المجاورة وفرضوا حظر التجول أثناء المداومة. وألقي القبض على ما لا يقل عن 18 رجلاً كما أفادت التقارير بإلقاء القبض على صبي، وعصبت أعينهم، وأحضروا إلى مقر لواء سليمان شاه، حيث تعرضوا للضرب المبرح والتعذيب. ووصف أحد الذين أجريت معهم المقابلات مشاهدته لآثار الضرب على بعض الضحايا بعد إطلاق سراحهم بعد 24 ساعة.

85- وفي تبادل للآراء مع اللجنة، ذكرت قيادة الجيش الوطني السوري أنها ملتزمة بتطبيق القوانين الدولية والمحلية المتعلقة بتحسين ظروف المحتجزين، واحترام حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز، وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة، وأن نظامها القضائي العسكري يحقق مع عناصر الجيش الوطني السوري المتورطة في الانتهاكات، بهدف محاسبتهم⁽⁴⁷⁾.

جيم - العنف الجنسي والجنساني

86- أظهرت ممارسات الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية باستمرار بعداً جنسانياً كبيراً⁽⁴⁸⁾. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة توثيق الانتهاكات الجنسانية، بما في ذلك الانتهاكات ذات الطابع الجنسي⁽⁴⁹⁾.

87- وكما هو الأمر في حالة المحتجزين الذكور، تنقلت المحتجزات طوال فترة احتجازهن بين مرافق الاحتجاز التي تديرها مختلف ألوية الجيش الوطني السوري على مستوى النواحي الفرعية في ناحية عفرين (انظر الفقرة 81 أعلاه). وتحتجز النساء والفتيات عادة إما في نفس الوقت الذي يحتجز فيه أقاربهن الذكور أو بعد احتجاز أزواجهن، للاشتباه في صلتهم بالإدارة الذاتية.

88- ووصفت محتجزات سابقات تعرضن للاغتصاب والضرب والتعذيب على أيدي أفراد من قوات الجيش الوطني السوري الذين يحرسونهن، وحرمن بانتظام من الطعام. وتعرضت أخريات للتهديد بالاغتصاب أثناء جلسات الاستجواب وللاعتداء والمضايقة، بما في ذلك أثناء وضعهن قيد الاحتجاز مع منع الاتصال، مما زاد من المخاوف والترهيب⁽⁵⁰⁾. وفي بعض الأحيان، تعرضت الضحايا للمضايقة أمام المحتجزين، بينما أجبر الأقارب الذكور على الاستماع إلى صرخاتهن عندما كانت النساء يتعرضن للضرب أو الاعتداء.

(47) تقرير سري.

(48) انظر "فقدت كرامتي": العنف الجنسي والجنساني في الجمهورية العربية السورية وثيقة متاحة على الرابط التالي:

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/Documentation.aspx

(49) A/HRC/45/31، الفقرتان 59-60.

(50) A/66/268، الفقرات 62-65.

89- وفي حالتين، وثقت اللجنة كيف احتُجزت النساء على حدة في بيت أحد المدنيين في منطقة عفرين، حيث أحضرهن أحد كبار قادة الجيش الوطني السوري مقابل هدايا تلقاها من صاحب البيت. وادّعي أن واحدة على الأقل من النساء تعرضت للاغتصاب والعنف الجنسي أثناء احتجازها.

الاستنتاجات

90- فيما يتعلق باستخدام جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة (انظر الفقرات 75-78 أعلاه)، لم يعلن أي طرف مسؤوليته عن الهجوم. بيد أن هناك مؤشرات هامة تدل على أن جميع الهجمات السبعة التي شنت على منطقة عفرين ورأس العين وفيهما نفذتها فصائل أو مقاتلون من الجماعات المسلحة، وليس أفراد قوات الدولة. وتوجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الهجمات السبعة، التي استخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع ذات آثار واسعة النطاق في المناطق المدنية المأهولة بالسكان، قد تشكل جريمة الحرب المتمثلة في شن هجمات عشوائية تؤدي إلى موت أو إصابة المدنيين. ولا تزال التحقيقات جارية.

91- ورغم أن التحقيقات جارية لتحديد هوية الجناة، فإن اللجنة لديها أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن جريمة الحرب المتمثلة في شن هجمات عشوائية تقضي إلى موت أو إصابة مدنيين ربما تكون قد ارتكبت أيضاً فيما يتعلق بقصف المناطق المدنية الوارد وصفها أعلاه، بما في ذلك ما يتعلق بالهجوم الذي أصاب مستشفى الشفاء (انظر الفقرة 79 أعلاه). فالمرافق الطبية تتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف.

92- واستناداً إلى الحالات الوارد وصفها والمتعلقة باعتقال واحتجاز أفراد الأقليات أثناء مدهامات قامت بها ألوية الجيش الوطني السوري، بما في ذلك ألوية من الفرقة 22 (لواء حمزة)، والفرقة 14 (اللواء 141)، والفرقة 13 (لواء محمد الفاتح)، وفيلق الشام، فإن للجنة أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أفراداً حرموا بصورة غير قانونية وتسعفية من حريتهم، لأسباب تمييزية على الأرجح. وتوجد أيضاً أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عناصر الجيش الوطني السوري قد ارتكبت التعذيب والمعاملة القاسية والاعتداءات على الكرامة الشخصية، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، التي تشكل جرائم حرب⁽⁵¹⁾.

93- وأخيراً، في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية، تتحمل تركيا قدر الإمكان مسؤولية ضمان النظام العام والسلامة العامة وتوفير حماية خاصة للنساء والأطفال. وتظل تركيا ملزمة بالتزامات حقوق الإنسان تجاه جميع الأفراد الموجودين في تلك الأراضي⁽⁵²⁾.

سادساً - شمال شرق الجمهورية العربية السورية

94- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تدهورت الحالة الأمنية في بعض المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. وازدادت الهجمات العنيفة التي تشنها فلول داعش. وفي الوقت نفسه، لا تزال عائلات المفقودين، الذين اختفوا على يد داعش، تنتظر معرفة مصير أحبائهم ومكان وجودهم بعد أكثر من عامين من الهزيمة الميدانية لداعش في عام 2019⁽⁵³⁾.

95- ولاستعادة الأمن، عجلت قوات سوريا الديمقراطية بحملات الاعتقال وشنت عمليات واسعة النطاق "لردع الإرهاب" اعتباراً من صيف عام 2020⁽⁵⁴⁾ في بلدتي الشحيل والبصيرة، إلى جانب بلدات أخرى،

(51) انظر أيضاً، A/HRC/45/31، الفقرة 66.

(52) المرجع نفسه، الفقرة 67.

(53) انظر بخصوص الالتزامات المتعلقة بالمفقودين، A/HRC/AC/6/2، الفقرتان 21-22.

(54) بداية المرحلة الثانية من عملية "ردع الإرهاب".

ثم في وقت لاحق من عام 2021، في بلدتي كسرا وكوبر. واعتقلت قوات سوريا الديمقراطية ما لا يقل عن 140 شخصاً واحتجزتهم، كما احتجزت بعضهم في مرافق تحتجز فيها أيضاً مشتبهاً فيهم من داعش. وفي الوقت نفسه، ازداد العنف في مخيم الهول، حيث تم احتجاز ما يقارب 60 000 رجل وامرأة وطفل لأكثر من عامين، دون أن تُحول لهم الضمانات الإجرائية الواجبة (انظر الفقرات 110-112 أدناه).

96- وعلاوة على ذلك، فإن النقص في الخدمات وتفشي الفقر والفساد والانتهاكات المتصلة بالاحتجاز التي ترتكبها قوات سوريا الديمقراطية قد أجبت السخط، ولا سيما في صفوف السكان العرب في مناطق معينة.

ألف - الاحتجاجات والمظاهرات

97- في محافظة دير الزور على سبيل المثال، ازدادت التوترات بشكل ملحوظ في الفترة الفاصلة بين تموز/يوليه وآب/أغسطس 2020، لا سيما في أعقاب مقتل زعماء ذوي نفوذ من قبائل بارزة. فقد قتل ما لا يقل عن 10 من شيوخ القبائل في الفترة الفاصلة بين تموز/يوليه 2020 وآيار/مايو 2021، بمن فيهم الشيخ مطشر الهفل، وغالباً ما تتم عمليات القتل على أيدي رجال ملثمين يستقلون دراجات نارية. وقد أدت هذه الأعمال وغيرها من عمليات القتل، التي أعلنت داعش عن مسؤوليتها عن بعضها، إلى اندلاع احتجاجات تطالب قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية باستعادة الأمن.

98- وعلاوة على ذلك، فإن الإعلان عن العديد من "الأنظمة" المتعلقة، على سبيل المثال، بالتجنيد العسكري والضرائب والتعليم⁽⁵⁵⁾، زاد من حدة الاستياء في صفوف السكان في بعض المناطق. ورداً على ذلك، نظم المدنيون مظاهرات بين تموز/يوليه وآب/أغسطس، تزامنت إلى حد كبير مع ندرة الوقود وتزايد ادعاءات الفساد.

99- وفي الآونة الأخيرة، في 18 آيار/مايو، تجمع مدنيون في المناطق الريفية في جنوب محافظة الحسكة للاحتجاج على قرار أصدرته الإدارة الذاتية يضاعف سعر الوقود ثلاث مرات. ومع تزايد عدد المتظاهرين تدريجياً، حاول أفراد من قوات سوريا الديمقراطية تفريق الحشد فأطلقوا النار، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص على الأقل.

100- وبعد أسبوعين، في 31 آيار/مايو، قامت مظاهرات في بلدة منبج، في شمال شرق محافظة حلب، احتجاجاً على قرار، مؤرخ 29 آيار/مايو، يقضي بتجنيد الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و21 عاماً. وانتشرت المظاهرات بسرعة في جميع أنحاء منطقة منبج على نطاق أوسع لتشمل العديد من الساعات الكبرى في البلدة بالقرب من مستشفى الحكمة، وفي ضواحي المدينة. وحاول أفراد من قوات سوريا الديمقراطية تفريق الحشد بإطلاق النار، مما أسفر عن مقتل رجل واحد على الأقل. وفي وقت لاحق، ومع تجمع المزيد من الناس، أطلق أفراد من قوات سوريا الديمقراطية النار فقتلوا ما لا يقل عن 5 مدنيين وأصابوا أكثر من 30 آخرين. وسعيًا إلى مواصلة الحد من الاحتجاجات التي تنتشر بسرعة في المنطقة، فرضت الإدارة الذاتية حظر التجول وأقامت نقاط تفتيش تقيد حركة المدنيين في بلدة منبج، وفي 2 حزيران/يونيه، ألغت قرار التجنيد بعد مفاوضات مع زعماء القبائل المحليين.

(55) أعلنت الإدارة الذاتية عن "أنظمة" تفرض منهاجاً دراسياً كدياً، مما يمنع التلاميذ فعلياً من الحصول على التعليم في المؤسسات الحكومية. وقد أثار ذلك احتجاجات دفعت بدورها الإدارة الذاتية إلى إلغاء هذه القرارات.

101- وذكرت قوات سوريا الديمقراطية أنه خلال المظاهرات التي نظمت في منبج والحسكة، زُعم أن بعض الأفراد الموجودين في الموقع قاموا بأعمال عنف مسلح وهاجموا أيضاً مواقع عسكرية لقوات سوريا الديمقراطية⁽⁵⁶⁾. وما زالت التحقيقات جارية في هذه الأحداث.

باء - سلب الحرية

102- خلال الفترة قيد الاستعراض، اعتقل أفراد قوات سوريا الديمقراطية مدنيين، بمن فيهم إعلاميون، في سياق عمليات واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب بدأت في صيف عام 2020. ووصف من أجريت معهم المقابلات كيف قامت وحدات مكافحة الإرهاب التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، والمعززة بطائرات حربية، بمداهمات ليلية على عدة بيوت، بما في ذلك بيوت النشطاء. وذكر أحد الضحايا بأنه، عقب نشر منشور انتقادي على وسائل التواصل الاجتماعي، أُلقي القبض عليه في بيته، وقيدت يدها وعصبت عيناه ونقل إلى مرفق احتجاز مع ستة من جيرانه. وأثناء احتجازه، اتهم بإقامة صلات مع داعش. ولم يقدم في أي وقت من الأوقات إلى المحكمة أو تعرض عليه الاستعانة بمحام. وأطلق سراحه بعد شهر تقريباً، ثم احتجز مرة أخرى لفترة أقصر.

103- واعتقل رجل آخر في مداهمة مماثلة في آب/أغسطس 2020، بدعى ارتباطه بخلايا داعش النائمة، ونقل إلى قاعدة عسكرية للتحالف الأمريكي في دير الزور. وبعد أن استجوبه أفراد من الولايات المتحدة، نقل إلى سجن الكسرا ووضع رهن الاحتجاز مع منع الاتصال لمدة 20 يوماً على الأقل. وأثناء استجوابه في الكسرا على أيدي أفراد من الأسايش، تعرض للضرب بخراطوم مياه وحرم من العلاج الطبي لجروح أصيب بها من جراء الضرب. وذكر كذلك بأنه سمع معتقلين آخرين، بمن فيهم أطفال، يتعرضون للتعذيب، ورأى نحو 25 سبياً تتراوح أعمارهم بين 14 و16 سنة محتجزين في نفس المرفق. ولم يقدم إلى المحكمة ولم تتح له إمكانية الاتصال بمحام.

104- وفي حادثة أخرى، وقعت في 5 آذار/مارس، حوالي الساعة 11 ليلاً، اقتحمت عناصر من قوات سوريا الديمقراطية مستشفى جراحياً في دير الزور عقب هجوم سابق قيل إن خلايا داعش النائمة شنته⁽⁵⁷⁾. ودخل نحو 30 مقاتلاً المبنى مطلّين النار، وتحرك 7 آخرون نحو غرف العمليات التي تجمع فيها الطاقم الطبي للاختباء. وأفاد شهود عيان بأن مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية هددوهم، ووصفهم بأنهم "إرهابيون"، وضربوا الموظفين بأعقاب البنادق والأنابيب المعدنية وهاجموا مريضاً. كما دمر أفراد من قوات سوريا الديمقراطية معدات طبية وسرقوا أموالاً وأمتعة شخصية. وأُلقي القبض على ما لا يقل عن 12 مدنياً، من بينهم 8 من الموظفين الطبيين. وسُحبوا من المبنى ونُقلوا إلى مرفق احتجاز العُمر، الذي تديره قوات سوريا الديمقراطية، في حقل العمر النفطي. وهناك، أُجبر المحتجزون على خلع ملابسهم والجثوم بينما كان أفراد من قوات سوريا الديمقراطية يضربونهم بسلاسل معدنية. وأطلق سراح المحتجزين حوالي الساعة 2:30 صباحاً، بعد تدخل كبار قادة قوات سوريا الديمقراطية حسبما ادّعي. وفي 17 آذار/مارس، ورداً على موجة أخرى من الاحتجاجات، اعتذرت قوات سوريا الديمقراطية علناً عن الحادث، ثم جددت التزامها بحماية المستشفيات والمرافق الطبية في المناطق الخاضعة لسيطرتها⁽⁵⁸⁾. وأشارت قوات سوريا الديمقراطية إلى أنها قدمت تعويضاً عن الأضرار التي تسببت فيها والأشياء التي سرقها أفرادها. وأفيد أيضاً بأن الذين شاركوا في المداهمة خضعوا لتحقيق داخلي، وأُحيلوا إلى محكمة عسكرية⁽⁵⁹⁾.

(56) تقرير سري.

(57) المرجع نفسه.

(58) انظر www.hawarnews.com/en/haber/sdf-releases-military-instructions-on-health-care-h23521.html.

(59) تقرير سري.

105- وجرى أيضاً اعتقالات بدعوى مكافحة الفساد، بعضها يتعلق بموظفين سابقين في الإدارة الذاتية في الحسكة ومنبج. ووصف أحد الذين أجريت معهم مقابلات كيف تم اعتقال والديه وثلاثة من إخوته، من بينهم طفل، في أعقاب اختفاء شقيقه (المتهم بالفساد) في أواخر عام 2020 في الحسكة، في إطار حملات مكافحة الفساد التي نفذت في كانون الثاني/يناير 2021. ولم تقدم حتى الآن أية معلومات عن مكان وجودهم، وقد تعرض الشخص الذي أجريت معه المقابلة للتهديد بعد أن تحدث علناً عن اختفاء أسرته.

106- ووثقت اعتقالات أخرى في سياق فرص الحصول على التعليم. فعلى سبيل المثال، في 19 كانون الثاني/يناير، احتجزت الأساسيات ستة مدرسين في دريائية بمحافظة الحسكة، بسبب تقديمهم دروساً خصوصية في المناهج الدراسية الحكومية للطلاب المسجلين للامتحانات الجامعية. وفي اليوم التالي، في 20 كانون الثاني/يناير، أدى اعتقالهم إلى قيام مظاهرة للمطالبة بالإفراج عنهم. وتعرض بعض المتظاهرين لاعتداء بدني، بينما أحضر آخرون إلى مرفق احتجاز في البلدة. واحتجز متظاهران من المدرسين، كما احتجز ثمانية طلاب تتراوح أعمارهم بين 13 و18 عاماً. وأجبر المدرسون على التوقيع على تعهد بأنهم لن يقوموا بعدها بتدريس الطلاب وفقاً للمناهج الدراسية الحكومية؛ وقد أطلق سراحهم جميعاً خلال الأيام الثلاثة التالية. واحتجز ثمانية مدرسين آخرين لأسباب مماثلة في عامودا بمحافظة الحسكة في 6 شباط/فبراير.

107- ولا تزال اللجنة تتلقى تقارير عن أفراد، بمن فيهم أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني، تم اعتقالهم واحتجازهم قبل عام 2018 في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. ولم تتمكن معظم الأسر بعد من تحديد مكان وجود أقاربها، في حين أُبلغت أسرة أحد المحتجزين بوفاته في الربع الثاني من عام 2021.

108- وإلى جانب هذه العمليات، واصلت قوات سوريا الديمقراطية احتجاز أفراد لهم صلات مزعومة بداعش - ويتجاوز عددهم 10 000 شخص منذ 2019 على الأقل - في مرافق السجون في شتى أنحاء شرق الجمهورية العربية السورية⁽⁶⁰⁾. ومن بينهم نحو 750 صبياً، احتجزوا في 10 مرافق سجون على الأقل. وما فتئ الصبيان يحتجزون باستمرار مع رجال في مرافق سجون مكتظة لا تتوفر لهم سوى فرص محدودة للحصول على الغذاء والرعاية الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، يحتجز في مركز هوري "لإعادة تأهيل الأحداث" في محافظة الحسكة ما لا يقل عن 100 صبي نقلوا من مخيم الهول، ومنهم من لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات.

109- وفي حين قُدم حوالي 8 650 سورياً للمحاكمة بحلول منتصف عام 2020، لا يزال نحو 4 000 أجنبي من أكثر من 50 بلداً، من بينهم حوالي 500 صبي، في مأزق قانوني، حيث لا يحاكمون بتهمة الارتباط بداعش، ولا يعادون إلى أوطانهم، وبالتالي يواجهون الاحتجاز لأجل غير مسمى⁽⁶¹⁾.

جيم - مخيمات الهول والروج

110- ازداد انعدام الأمن في مخيم الهول، حيث يحتجز في ظروف مزرية بالمخيم ما يقارب 60 000 شخص، من بينهم 55 000 امرأة وطفل، منذ هجوم باغوز عام 2019⁽⁶²⁾. وثمة حوالي 50 000 من سكان المخيم من مواطني الجمهورية العربية السورية أو العراق. ومع استمرار انتشار جائحة كوفيد-19، تضاءلت فرص حصول سكان المخيمات المحدودة أصلاً على التعليم والرعاية الصحية، في ظل استمرار التحديات التي تعترض الحصول على الأدوية، ولا سيما الدعم بالأكسجين⁽⁶³⁾. ففي آب/أغسطس 2020

(60) المرجع نفسه.

(61) A/HRC/45/31، الفقرة 77، وتقرير سري.

(62) انظر: <https://news.un.org/en/story/2021/02/1085982>.

(63) انظر <https://www.msf.org/covid-19-has-devastating-knock-effect-northeast-syria>.

وحده، أفادت التقارير بأن ثمانية أطفال على الأقل هلكوا؛ وكانت من بين أسباب الوفاة المضاعفات الصحية الناجمة عن سوء التغذية؛ وقصور القلب؛ والنزيف الداخلي⁽⁶⁴⁾. وتفيد التقارير بأن عمل الأطفال أصبح شائعاً، مما يجعل الصبية الصغار، ولا سيما غير المصحوبين بذويهم، معرضين بشكل خاص للاستغلال وسوء المعاملة.

111- وفي عام 2021 وحده، أفادت التقارير بمقتل نحو 60 مقيماً من سكان المخيم، من بينهم صبيان⁽⁶⁵⁾. وللتصدي لذلك، نفذت الأسايش - قوات الأمن التابعة لقوات سوريا الديمقراطية - عملية أمنية بين 28 آذار/مارس و2 نيسان/أبريل للقضاء على نفوذ داعش داخل الأقسام الفرعية الرئيسية للمخيم، حيث يقيم السوريون والعراقيون⁽⁶⁶⁾. ووصف من أجريت معهم المقابلات كيف دخلت قوات الأسايش المخيم في الساعات الأولى من الصباح في 28 آذار/مارس وداهمت الخيام أثناء بحثها عن الأسلحة والهواتف المحمولة، ونُقل السكان إلى منطقة تسجيل في المخيم، حيث جمعت قوات الأسايش بياناتهم الشخصية والبيومترية. وألقي القبض على ما لا يقل عن 150 شخصاً⁽⁶⁷⁾، بمن فيهم قادة داعش، بل أُلقي القبض أيضاً على نساء.

112- وأدت المخاوف الأمنية المتزايدة في مخيم الهول أيضاً إلى عمليات ترحيل نقلت فيها قوات سوريا الديمقراطية بشكل فوضوي 400 أسرة على الأقل من مخيم الهول إلى مخيم الروج الموسع. ويقوم حالياً نحو 2 700 فرد، معظمهم من الأجانب، في مخيم الروج، بمن فيهم أكثر من 1 500 طفل⁽⁶⁸⁾. ويبلغ عدد المواطنين السوريين أو العراقيين حوالي 400 شخص. ولئن كانت الظروف المعيشية أفضل مما كانت عليه في مخيم الهول، فإن من أجريت معهم مقابلات في مخيم الروج ذكروا أيضاً أن فرص الاستعانة بالمحامين والحصول على التعليم والرعاية الطبية محدودة، بما في ذلك رعاية الصحة العقلية. وتذكرت إحدى النساء اللواتي أجريت معها مقابلات كيف أن زوجة ابنها لم تتمكن من الحصول على ما يكفي من رزاق الربو، وكيف كان أحفادها مرضى باستمرار في المخيم.

دال - عمليات الإفراج والإعادة إلى الوطن

113- ترحب اللجنة بالتقارير التي تفيد باستمرار إطلاق سراح الأسر السورية من مخيم الهول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية بموجب اتفاقات أبرمت تحت إشراف قبلي، وكان آخرها في حزيران/يونيه 2021. وتفيد التقارير بأنه تم الإفراج عن 8 548 سوريا منذ منتصف عام 2019، من بينهم 4 677 طفلاً. غير أنه لا يزال أكثر من 20 000 سوري في مخيم الهول⁽⁶⁹⁾.

114- وفي حين أعيد نحو 380 مواطناً عراقياً إلى وطنهم في الربع الثاني من عام 2021 (لأول مرة منذ عام 2018)، لا يزال في المخيمات ما يزيد على 30 000 مواطن عراقي، من بينهم 19 000 طفل.

115- وفيما يتعلق بحالات الإعادة إلى دول أخرى، أعيد ما لا يقل عن 322 طفلاً و56 امرأة من 13 بلداً مختلفاً إلى أوطانهم في الفترة بين أيلول/سبتمبر 2020 وحزيران/يونيه 2021، في حين أعادت أربعة بلدان أخرى الأطفال اليتامى إلى أوطانهم. غير أن عشرات الدول الأخرى ظلت ترفض استعادة مواطنيها (انظر المرفق الثالث)، بما في ذلك الأطفال الصغار الذين يظلون معرضين لخطر انعدام الجنسية

(64) انظر <https://www.unicef.org/press-releases/eight-children-die-al-hol-camp-northeastern-syria-less-week>.

(65) انظر: <https://www.unicef.org/press-releases/two-children-killed-al-hol-camp-syria>.

(66) انظر <https://asayish.org/?p=1915>.

(67) تقرير سري.

(68) بيانات الأمم المتحدة وتقرير سري.

(69) انظر <https://m-syria-d.com/en/?p=2795>. واستُمدت المعلومات أيضاً من تقرير سري.

والاحتجاز والاحتجاز إلى أجل غير مسمى. وحتى حزيران/يونيه 2021، احتُجز في المخيمات ما يزيد على 7 800 طفل من نحو 60 بلداً غير الجمهورية العربية السورية والعراق.

الاستنتاجات

116- تشير الظروف السائدة في المخيمات بقوة إلى انتهاك أبسط حقوق الإنسان الواجبة للمحاصرين فيها، مثل الحق في الصحة والغذاء. وللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الظروف في مخيم الهول على وجه الخصوص قد تشكل معاملة قاسية أو لاإنسانية، وهي جريمة حرب⁽⁷⁰⁾.

117- وإن احتجاز 27 000 طفل، 33 في المائة منهم دون سن الخامسة، في هذه المخيمات لسنوات دون أي وسائل انتصاف قانونية لا يتنافى فحسب مع حظر السلب غير القانوني أو التعسفي لحرية هؤلاء الأطفال الذين يجب ألا يكون احتجازهم إلا تدبيراً من تدابير الملاذ الأخير، بل إنه يتنافى أيضاً مع أبسط الضمانات الأساسية التي يخولها القانون الدولي للأطفال.

118- وخارج سياق المخيمات، قيدت قوات سوريا الديمقراطية حرية التعبير من خلال السلب التعسفي وغير القانوني لحرية المعارضين، بما في ذلك الأعمال التي يحتمل أن تشكل اختفاء قسرياً (انظر الفقرة 107 أعلاه). وبالإضافة إلى ذلك، للجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن معاملة قوات سوريا الديمقراطية للمحتجزين قد تشكل جريمة الحرب المتمثلة في المعاملة القاسية وإساءة معاملة المسلوبين الحرية.

119- وتدرس اللجنة حالياً ما إذا كان أفراد قوات سوريا الديمقراطية قد استخدموا القوة المفرطة ضد المتظاهرين (انظر الفقرات 99-101 أعلاه)، وبالتالي ارتكبوا عمليات قتل غير قانونية، قد تشكل جريمة حرب في سياق النزاع الدائر.

120- وفي معرض الإشارة إلى عمليات القتل المذكورة أعلاه لشيوخ القبائل البارزين (انظر الفقرة 97 أعلاه)، تكرر اللجنة التأكيد على أن عمليات القتل المستهدف، إذا ارتكبها طرف في النزاع، تنتهك حظر الهجمات المباشرة ضد المدنيين وقد تشكل جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد.

سابعاً- التوصيات

121- خلال العام الماضي، تضافرت الأزمة الاقتصادية المستفحلة، والجائحة والانتهاكات الوارده وصفها في هذا التقرير - من خلال القصف والغارات الجوية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والقتل المستهدف والاحتجاز التعسفي مع منع الاتصال والتعذيب - فتفاقت بفعلها حالة حقوق الإنسان بالنسبة للعديد من السوريين. ولا توفر الجمهورية العربية السورية بعد بيئة آمنة ومستقرة لعودة اللاجئين عودة مستدامة وكريمة، كما لا توفرها لما مجموعه 6,7 ملايين مشرد داخل البلد.

122- ولا يزال عشرات الآلاف من السوريين ينتظرون بشدة نبأ أحبائهم المفقودين أو المختفين، في حين لا يزال عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال محرومين بصورة غير قانونية من حريتهم في الجمهورية العربية السورية. وقد وضعت الحكومة بعضهم رهن الاحتجاز مع منع الاتصال لأكثر من عقد من الزمن. ومصيرهم بأيدي الحكومة والأطراف الأخرى في هذا النزاع الذي طال أمده. ولم تقم حتى الآن تلك الأطراف، ولا الأطراف الدولية الفاعلة التي تساندها، بتسخير

(70) انظر أيضاً A/HRC/40/70، الفقرة 92.

وقف إطلاق النار الهش والجزئي لزيادة احترام أبسط حقوق الإنسان أو الانخراط بصورة مجدية في جهود إنهاء النزاع.

123- وقد طال انتظار وقف الحكومة والأطراف الأخرى في النزاع للهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، وقيامها بما يلي:

(أ) ضمان وتسهيل وصول المنظمات الإنسانية ومنظمات الحماية وحقوق الإنسان المستقلة دون قيود إلى كل جزء من أجزاء البلد، بما فيها أماكن الحبس أو الاحتجاز؛

(ب) الوقف الفوري للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، في أماكن الاحتجاز؛ والكف عن جميع أشكال الاحتجاز مع منع الاتصال والإفراج عن العجزة وذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والأطفال والمعتقلين تسليفاً؛ واتخاذ جميع التدابير الممكنة، تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2474 (2019)، للبحث عن الأشخاص المحتجزين و/أو المختفين والكشف عن مصيرهم، ومواصلة إقامة قناة فعالة للاتصال بالأسر لضمان تلبية احتياجاتها القانونية والاقتصادية والنفسية على النحو الملائم؛

(ج) السعي، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 (2015)، إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني، يسمح للسوريين بالتركيز على التصدي لجائحة كوفيد-19، ويهيئ الظروف لإجراء محادثات سلام مجدية - بالاستفادة من التراجع النسبي لمستوى العنف في الجمهورية العربية السورية منذ بداية الجائحة؛

124- وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) تيسير إنشاء آلية مستقلة ذات ولاية دولية لتنسيق وتجميع المطالبات المتعلقة بالمفقودين، بمن فيهم الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري⁽⁷¹⁾؛

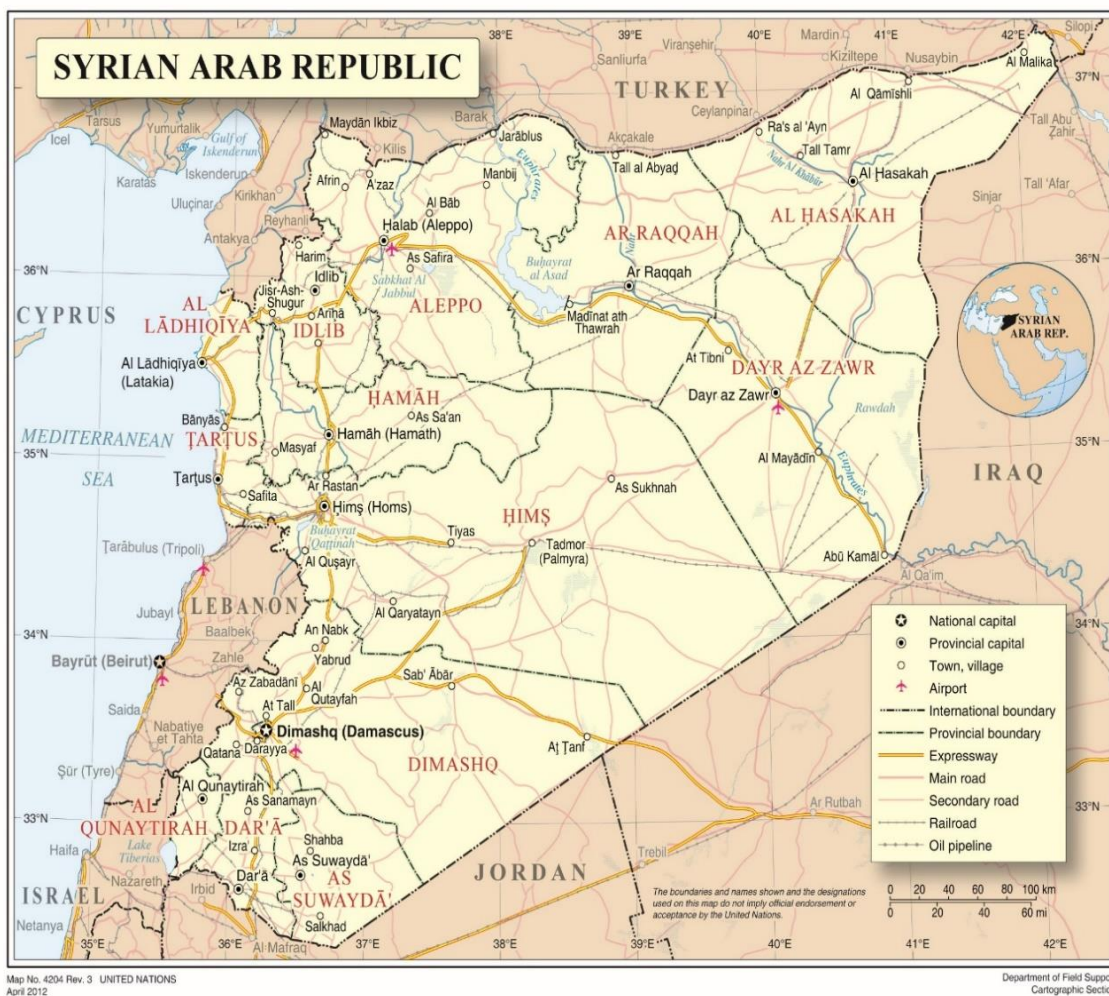
(ب) استعادة رعاياها المقيمين في الجمهورية العربية السورية الذين يُزعم أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما الأطفال مع أمهاتهم، وفقاً لمصالح الطفل الفضلى، وكذلك في ضوء الظروف المزرية في المخيمات؛ وينبغي ألا تتم عمليات الإعادة إلى الوطن عندما يكون الأفراد عرضة لخطر الاحتجاز التعسفي أو الأذى البدني، بما في ذلك عقوبة الإعدام؛

(ج) مواصلة السعي إلى المساءلة، بما في ذلك عن طريق ضمان فعالية الهياكل الأساسية للتشريع والتحقيق والقضاء والنيابة العامة والاستثمار فيها. وتؤكد اللجنة استعدادها لمواصلة دعم هذا السعي، بالتعاون الوثيق مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011؛

(د) القيام، في ضوء الأزمة الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي وجائحة كوفيد-19، بإزالة جميع العقوبات التي تعترض سبيل المعونة الإنسانية، بما في ذلك العقوبات التي تسببها عن غير قصد العقوبات التي تنطوي على إجراءات إعفاء إنسانية بالغة التعقيد.

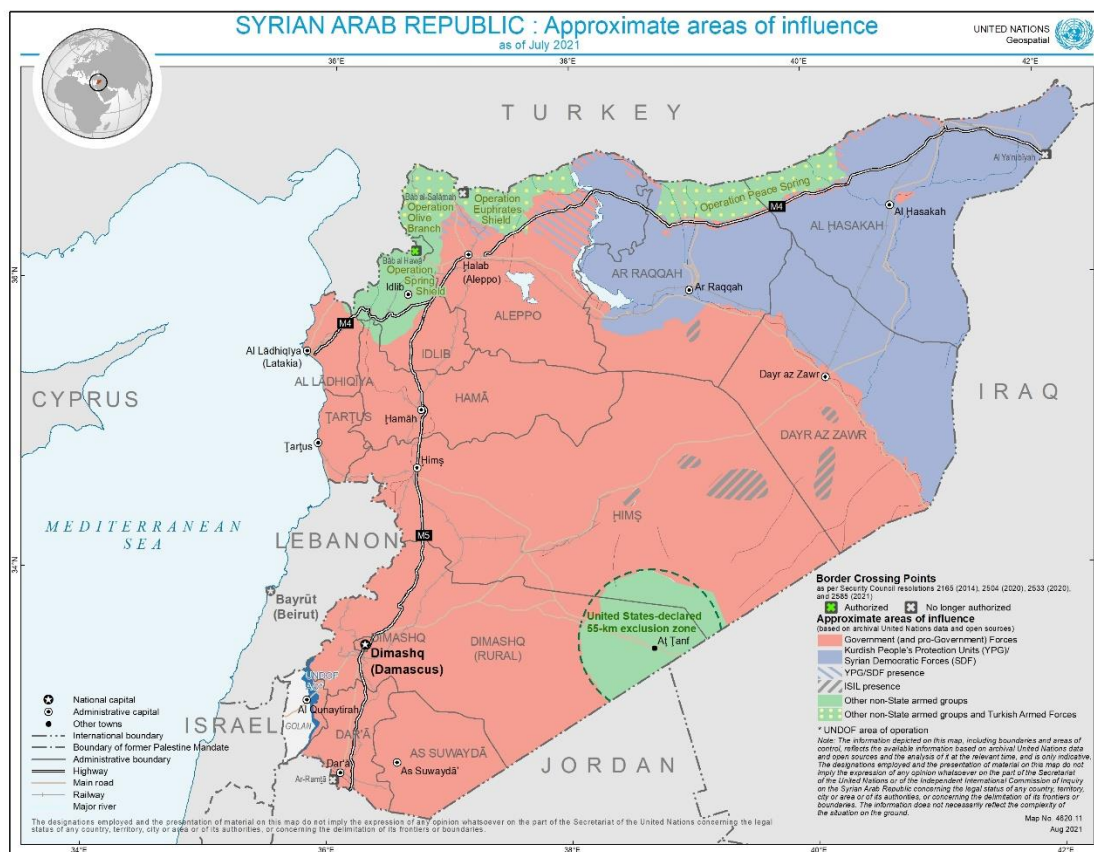
(71) تمت التوصية بذلك سابقاً في الفقرة 113 من الوثيقة A/HRC/46/55.

Annex I

Map of the Syrian Arab Republic¹

¹ The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Annex II

Estimated areas of influence – July 2021²

¹ The representation of approximate areas of influence is limited to data relevant for the human rights situation in the Syrian Arab Republic and in relation to the mandate and findings of the Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic.

Annex III

Table of repatriations of foreign children and women

Repatriation of foreign children and women from SDF-run camps in North-eastern Syria (as of June 2021)¹

<i>Countries and areas</i>	<i>Repatriated Children (range)^a</i>	<i>Countries and areas</i>	<i>Repatriated Women (range)^a</i>
Kazakhstan, Uzbekistan ^d	201-500	N/A	201-500
Russian Federation ^d	101-200	Kazakhstan, Uzbekistan	101-200
Kosovo ²	51-100	N/A	51-100
France	26-50	N/A	26-50
Germany	16-25	N/A	16-25
Australia, Belgium ^g , Bosnia and Herzegovina, Finland ^d , Norway, Sudan ^d , Sweden, United States of America ^d , Ukraine	6-15	Russian Federation	6-15
Albania, Austria, Canada, Denmark, Italy, Netherlands, Nigeria, Trinidad and Tobago, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland	1-5	Afghanistan, Albania, Finland ^d , Germany, Netherlands, Norway, Sudan, United States of America, Ukraine	1-5
Indonesia, Morocco ^e , Tajikistan	TBD ^b	Morocco ^e	TBD ^b
Afghanistan, Algeria ^f , Azerbaijan, Bangladesh, China, Egypt, Estonia ^f , Georgia, India, Iran, Kyrgyzstan, Lebanon, Libya, Malaysia, Maldives, North Macedonia ^g , Pakistan, Philippines, Poland, Portugal, Romania ^f , Saudi Arabia ^f , Senegal, Serbia, Somalia, South Africa, Switzerland, Tunisia, Turkey, Viet Nam ^f , Yemen, State of Palestine	None ^c	Algeria ^f , Australia, Austria, Azerbaijan, Bangladesh, Belgium ^g , Bosnia and Herzegovina, Canada, China, Denmark, Egypt, Estonia ^f , France, Georgia, India, Indonesia, Iran, Italy, Kyrgyzstan, Lebanon, Libya, Malaysia, Maldives, Nigeria, North Macedonia ^g , Pakistan, Philippines, Poland, Portugal, Romania ^f , Saudi Arabia ^f , Senegal, Serbia, Somalia, South Africa, Sweden, Switzerland, Tajikistan, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Viet Nam ^f , Yemen, State of Palestine, Kosovo	None ^c

^a Figures are based on information submitted by States in response to communications by United Nations Special Procedures (<https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>), submissions to the Commission (see footnote 4), and a compilation of open source data by the United Nations (until 30 June 2021).

^b Repatriations have reportedly occurred, without indication of the number of individuals.

¹ This table does not reflect the repatriation of Iraqi nationals, who form the largest group of foreigners in North-eastern Syria.

² References to Kosovo shall be understood to be in the context of Security Council resolution 1244 (1999).

^c The countries listed here are those for which the Commission received information that citizens were held and for whom there is no indication of any repatriation.

^d Based on an average value due to differing information between sources.

^e Eight individuals were reportedly repatriated, without specification as to the number of children and women.

^f According to information submitted by States in response to communications by United Nations Special Procedures (<https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>), the national authorities have no indication as to the presence of citizens in Northeast Syria.

^g Media reports outside the reporting period indicated recent repatriations (July 2021) from this country that have not been taken into account in the chart and would change the related classification.

Annex IV

Correspondence with the Government of the Syrian Arab Republic



Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

• WEB: www.un.org/syria • TEL: +41-22-6179542 • FAX: +41-22-6179007 • E-MAIL: ccinquiry@un.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011) and extended by resolutions 19/22 (2012), 21/26 (2012), 22/24 (2013), 23/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019) and decision 43/115 (2020)

REFERENCE: COBYYBA/16/2020

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations and other specialized institutions in Geneva, and has the honour to refer to Human Rights Council resolution S-17/1 establishing the Commission “to investigate all alleged violations and abuses of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic”. It also refers to decision 43/115 of 13 March 2020 extending the mandate of the Commission until the resumption of the 43rd session of the Human Rights Council.

The Commission takes this opportunity to thank the Permanent Mission for your Government’s past assistance. In the same spirit, it requests your Government’s assistance should there be information available to share regarding incidents or events impacting the human rights of persons in the Syrian Arab Republic that could aid ongoing investigations. At present, the Commission seeks information on human rights violations and abuses connected to recent events in Idlib Governorate and surrounding areas.

In this regard, the Commission requests any information your Government may be able to share regarding the incidents below, which have been investigated and corroborated by multiple independent sources, in accordance with the methodology of the Commission.

Investigations undertaken by the Commission indicate that it is likely that Syrian Government Forces are responsible for the following incidents.

- On 2 December 2019, at approximately 9:00 a.m., in Saraqib town, Idlib governorate, an airstrike impacted a market and an adjacent residential building, killing one man and injuring seven others.
- On 2 December 2019, at approximately 11:00 a.m., in Ma’arrat al Numan city, Idlib governorate, an airstrike impacted the al-Hal wholesale market located in a residential area in eastern Ma’arrat al-Nu’mān. The airstrike killed 9 civilians, including 2 women, and injured at least 13 others, including a 16-year-old boy who lost a limb as a result. The attack also damaged numerous commercial shops and civilian vehicles. The Commission previously transmitted preliminary information concerning this incident in its Note Verbale of 29 April.
- On 21 December 2019, at approximately 10:35 a.m., in Saraqib town, Idlib governorate, an airstrike impacted a market, adjacent residential buildings, and a medical clinic, within a 400 to 600 meter radius. The attack killed at least eight civilians, including one female laboratory technician, and injured over 25 others.
- On 30 December 2019, during the afternoon, in Ma’arrat al Numan city, Idlib governorate, airstrikes reportedly including barrel bombs, impacted a residential house in northern Ma’arrat al-Nu’mān, killing an 11-month old baby boy and one man.

- On 1 January 2020, at approximately 11:30 a.m., in Sarmin town, Idlib governorate, a ground-to-ground rocket attack using cluster munitions impacted the Abdo Salam primary school and a number of residential buildings, killing 12 civilians, including five children and three female teachers, and injuring 12 others, including at least one boy. Information available to the Commission indicates that an OTR-21 “TOCHKA” missile system was likely used in the attack. The Commission previously transmitted preliminary information concerning this incident in its Note Verbale of 29 April.
- On 8 January 2020, in Ma’arrat al Numan city, Idlib governorate, a ground-to-ground rocket attack struck the central hospital in Ma’arrat al Numan city, causing extensive damage to the facility. Information available to the Commission indicates that a BM-21 “Grad” multiple barrel rocket launch system was likely used in the attack.
- On 15 January 2020, between approximately 12:30 and 13:00 p.m., in Idlib city, Idlib governorate, a series of airstrikes struck the densely populated al-Hal market and adjacent al-Sinaa industrial zone, located approximately 200 from each other. The attack killed at least 19 civilians, including two children, and injured 60 others. The airstrikes ignited a gas cylinder in a commercial shop in al-Sinaa setting shops and vehicles on fire. The Commission previously transmitted preliminary information concerning this incident in its Note Verbale of 29 April.
- On 6 February 2020, beginning in the afternoon, in Anadan town, Aleppo governorate, a ground-to-ground indirect fire attack impacted residential areas of Anadan town, damaging the Anadan boys’ high school and the Anadan health center.
- On 11 February 2020, at approximately 12:00 p.m., in Idlib city, Idlib governorate, a series of airstrikes struck the al-Sinaa industrial zone, impacting it and a nearby commercial street, killing at least nine civilians, including five boys aged between 10 and 16, and injuring 20 others.
- On 24 February 2020, in the afternoon, in Kafrantin town, Aleppo governorate, a ground-to-ground indirect fire attack directly impacted the Yarmouk school and a nearby mosque. Information available to the Commission indicates that a BM-21 “Grad” multiple barrel rocket launch system was likely used in the attack.
- On 25 February 2020, between approximately 8:30 a.m. and 9:30 a.m. in Idlib city, Idlib governorate, a ground-to-ground rocket attack using cluster munitions impacted the Khaled Shaar, al-Barahim and al-Izza Ibn Abdelsalam schools. At least 2 teachers were killed and 6 injured while inside al-Barahim school, and one 17 year-old girl was killed in front of al-Izza Ibn Abdelsalam school. All three schools suffered material damage. Information available to the Commission indicates that URGAN 9M27K-type cluster-munition rockets fired from BM-30 “SMERCH” multiple-barrelled rocket launcher system were likely used in the attack. The Commission previously transmitted preliminary information concerning this incident (as two separate incidents) in its Note Verbale of 29 April.

In addition, investigations conducted by the Commission indicate that Syrian Government Forces may have conducted or been involved in the following events. The below incidents are also included in a Note Verbale to the Permanent Mission of the Russian Federation to the United Nations and other international organizations in Geneva.

- On 21 December 2019, in the evening, in Ma'arrat al Numan city, Idlib governorate, airstrikes impacted a residential area in the northern part of the city, injuring six civilians.
- On 22 December 2019, at approximately 10:00 p.m., in Ma'arrat al Numan city, Idlib governorate one airstrike impacted a residential area located 1 kilometre from the main Ma'arrat al-Nu'man/Ariha road, killing two men and injuring four others, including two elderly women.
- On 5 January 2020, at approximately 2:00 p.m., in western Ariha, Idlib governorate, an airstrike with multiple munitions impacted a water distribution point, residential homes, a kindergarten and a mosque within a 200 meter radius, killing 13 civilians, including four children, and injuring 30 others.
- On 11 January 2020, at approximately 1:00 p.m., in Binish town, Idlib governorate, an airstrike impacted a local market in Binish town, killing nine civilians, including five women and three children, and injuring 29 others, including 13 children and four women.
- On 29 January 2020, in Ariha city, Idlib governorate, between 10:30 p.m. and 11:30 p.m., three consecutive airstrikes struck residential buildings and the Al Shami Hospital. At least 14 civilians, including one doctor, 5 women and 5 children, were killed and 30 to 65 others were injured. Approximately 12 residential homes were destroyed, in addition to numerous commercial shops, a bakery, civilian vehicles and one ambulance. The Commission previously transmitted preliminary information concerning this incident in its Note Verbale of 29 April.
- On 1 February 2020, at approximately 10:00 p.m., two airstrikes struck the al-Houta hospital in al-Houta/Hor village, damaging the entrance of the hospital and a generator, and injuring one civilian.
- On 2 February 2020, between approximately 9:30 and 10 a.m., in Sarmin town, Idlib governorate, a series of airstrikes impacted the southern part of the town towards al-Nayrab, one of which struck a residential house killing three women, one man, and four children, including a two-month old baby, all from the same family. The Commission previously transmitted preliminary information concerning this incident in its Note Verbale of 29 April.
- On 9 February 2020, in the afternoon, in Kafr Nouran town, Aleppo governorate, repeated airstrikes on the town killed at least 14 civilians and injured nine others, with the town largely destroyed. Information obtained by the Commission suggests that around 25 armed group fighters, including Falaq al Sham and HTS, were present in Kafr Nouran town in January and early February.
- On 10 February 2020, at approximately 8:00 p.m., in Atarib town, Aleppo governorate, airstrikes struck a maternity hospital, killing one child and causing significant damage to the facility. The Commission previously transmitted preliminary information concerning this incident in its Note Verbale of 29 April.

- On 17 February 2020, at approximately 11:45 a.m., in Darat Azza town, Aleppo governorate, a series of airstrikes hit Kinana hospital and the nearby al-Fardous maternity hospital, injuring at least two civilians. Both facilities sustained severe damage and were subsequently rendered out of service. The Commission previously transmitted preliminary information concerning this incident in its Note Verbale of 29 April.
- On 23 February 2020, in Baloyun, Idlib governorate, an airstrike impacted the dentistry building adjacent to the maternity and children hospital in Baloyun, destroying part of the building and rendering it non-operational.
- On 24 February 2020, at approximately 11:30 p.m., in Idlib city, Idlib governorate, two munitions struck the yard of al-Houraya high school for girls causing damage to the facility and nearby residential homes.
- On 25 February 2020, at approximately 5:00 a.m., in Binish town, Idlib governorate, two munitions struck the yard of al-Rissala School for boys, located in the Binish educational compound near the local market and hospital. The attack killed one man, injured four others, and damaged parts of the school building.
- On 25 February 2020, between 2:00 and 3:00 p.m., in Idlib city, Idlib governorate, one airstrike impacted near the Idlib surgical hospital, injuring at least three medical staff and damaging the facility.
- On 25 February 2020, at approximately 4:00 p.m., in Marat Misrin town, Idlib governorate, three airstrikes impacted the Muneeb Qmayshah primary school, located in the eastern parts of Marat Misrin town. The attack killed at least 11 civilians, including six children, and wounded 30 others, including 14 children and six women. It also severely damaged the school walls, windows and doors, rendering it non-operational.
- On 3, 4, and 14 February 2020 and on 5 March 2020, in Atarib town, Aleppo governorate, ground-to-ground and air-to-ground attacks impacted the boys' school and adjacent areas, killing and injuring civilians and damaging the Atarib boys' school:
 - An airstrike at approximately 10:00 a.m. on 3 February killed at least one woman and injured two children in a residential area adjacent to the school and classes at the boys' school were suspended.
 - A series of airstrikes on 4 February at approximately 11:00 a.m. injured a further six children in homes adjacent to the school.
 - Another airstrike on 14 February caused significant damage to the school itself and rendered it non-operational.
 - A further series of airstrikes on 5 March caused additional damage to the school.

For each of the incidents above, the Commission requests the following information, while cognizant that the information requested may relate to sensitive security and military information.

- Acknowledgment of involvement in the incidents described above, in particular those incidents that have also been transmitted to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic.
- Details on the intended target for each individual operation, information related to whether the intended target was successfully impacted, and post-strike battle damage assessments including fighter and civilian casualty figures resulting from the operation.
- Any information available on the operational planning prior to the conduct of each operation, including in relation to the choice of weapon and delivery system, in particular related to targeted locations away from ongoing ground operations, as well as detailed information on the precautions taken to avoid or minimize civilian harm in each operation.
- Cockpit recordings, audio and video, for each airstrike.
- Any available overflight and/or operational strike records for the dates and locations of each incident.
- Satellite, surveillance or other imagery for each intended target and for both pre- and post-operations review and analysis.
- Information on internal investigations, reviews, or other process evaluating the compliance of each incident with international humanitarian law and your forces applicable rules of engagement, and if so, whether any such reviews resulted in disciplinary or criminal proceedings against particular individuals or revisions or amendments to rules of engagement or other internal procedures to increase civilian protection.

More generally, the Commission would also welcome any available materials on civilian casualty tracking and investigation methods utilised by the Syrian Arab Republic in relation to its own operations, and whether any reporting or complaint mechanism exists to collect internal or external reports of civilian casualties reportedly caused by Syrian Arab Republic forces. The Commission of course welcomes any other relevant documentation, including contextual and intelligence information, that your Government could share in relation to the specific incidents above.

The Commission would also welcome information on Syrian military casualties (complementing the information provided in e.g. briefings by the Russian Federation Foreign Ministry Spokesperson Maria Zakharova on e.g. 26 December, 23 January, 12 February and 27 February).

Finally, the Commission would welcome information concerning attacks by armed groups entailing civilian casualties (in addition to the information provided in the identical letters dated 13 January, 26 January, 27 January and 26 February 2020 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the United Nations addressed to the Secretary-General and the President of the Security Council) and reiterates its request for information concerning specific incidents involving armed groups, as detailed in its Note Verbale of 29 April.

In order for the information to be received and processed ahead of its next reporting obligations, the Commission would kindly request that any inputs be received by 18 June 2020. Should your Government be in a position to facilitate any introductions or briefings, whether in-person or virtually, the Commission is ready to receive such support at the earliest possible opportunity.

PAGE 6

We remain ready to discuss the most appropriate means by which to progress in this regard, including measures required regarding confidentiality concerning materials and information that may be provided. For any questions regarding the details of this request or opportunities to collaborate, please contact the Secretariat, at coisyrria@ohchr.org.

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

Geneva, 5 June 2020



LA

Permanent Mission of the Syrian Arab Republic
to the United Nations
and other specialized institutions in Geneva



Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 16, SWITZERLAND
• WEB: www.ohchr.org/sicria • TEL: +41-22-9179542 • FAX: +41-22-9179607 • E-MAIL: sicria@ohchr.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011) and extended by resolutions 19/22 (2012), 25/26 (2012), 22/24 (2013), 25/25 (2014), 28/28 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019) and 43/28 (2020)

REFERENCE: COISYRIA/22/2020

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other specialized institutions in Geneva, and has the honour to refer to Human Rights Council resolution S-17/1 establishing the Commission “to investigate all alleged violations and abuses of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic”. It also has the honour to refer to Human Rights Council resolution 43/28 of 22 June 2020 extending the mandate of the Commission until 31 March 2021.

The Commission takes this opportunity to thank the Permanent Mission for your Government’s past assistance. In the same spirit, it requests your Government’s assistance should there be information available to share regarding incidents or events impacting the human rights of persons in the Syrian Arab Republic that could aid ongoing investigations.

In this regard, the Commission requests any information your Government may be able to share regarding the incidents below, which have been investigated and corroborated by multiple independent sources, in accordance with the methodology of the Commission.

Investigations undertaken by the Commission indicate that it is likely that Syrian Government Forces are responsible for the following incidents.

- On 5 February, in the early evening, in Taftanaz town, Idlib governorate an alleged airstrike, reportedly employing barrel bombs, struck al-Hikma hospital, rendering the facility non-operational.
- On 1 and 2 March, in Al-Sanamayn, Daraa Governorate, fighting between pro-Government forces, including the Fifth Assault Corps of the Syrian Arab Army, and armed groups reportedly resulted in the death of civilians, including women and children. During the same period in this location, Criminal Security Directorate personnel allegedly carried out summary executions of civilians by gunshot. Furthermore, following the fighting pro-Government forces allegedly carried out deliberate destruction of homes.
- On 19 March, in Jalin village, Daraa Governorate, Government forces allegedly shelled the town, killing eight civilians, including three children.
- On 27 March, in Quraya town, Sweida Governorate, elements of the Eighth Brigade of the Fifth Assault Corps of the Syrian Arab Army allegedly entered the town, detained a number of males and took them to Busra Al-Sham in Daraa Governorate. Elements of the Fifth Corps allegedly carried out summary executions of five men from Quraya during this incident.

In addition, investigations conducted by the Commission indicate that Syrian Government Forces may have conducted or been involved in the following events. The below incidents are also included in a Note Verbale to the Permanent Mission of the Russian Federation to the United Nations Office and other international organizations in Geneva.

- On 8 June, at approximately 16:30 p.m. in al-Maouzah village, Jabal al Zawiya area, Idlib governorate, artillery shelling followed by a series of airstrikes allegedly struck a residential area, killing a man and a 16-year-old child and injuring six others, including two women, two boys and a 15-year-old girl. The attack also damaged at least five civilian homes and a mosque.
- On 9 June, at approximately 06:30 a.m. in Baloyun village, Jabal al Zawiya area, Idlib governorate, three consecutive airstrikes allegedly struck a residential house killing three civilians, including one woman and a child, and injuring six others, including two girls and three boys. At least four civilian houses located nearby were also allegedly destroyed.

For each of the incidents above, the Commission requests the following information, while cognizant that the information requested may relate to sensitive security and military information.

- Acknowledgment of any involvement in the incidents described above, in particular those incidents that have also been transmitted to the Permanent Mission of the Russian Federation.
- Details on the intended target(s) for each individual operation, information related to whether the intended target was successfully impacted, and post-strike battle damage assessments including fighter and civilian casualty figures resulting from the operation.
- Any information available on the operational planning prior to the conduct of each operation, including in relation to the choice of weapon and delivery system, in particular related to targeted locations away from ongoing ground operations, as well as detailed information on the precautions taken to avoid or minimize civilian harm in each operation.
- Cockpit recordings, audio and video, for each airstrike.
- Any available overflight and/or operational strike records for the dates and locations of each airstrike incident.
- Satellite, surveillance or other imagery for each intended target and for both pre- and post-operations review and analysis.
- Information on internal investigations, reviews, or other process evaluating the compliance of each incident with international humanitarian law and your forces applicable rules of engagement, and if so, whether any such reviews resulted in disciplinary or criminal proceedings against particular individuals or revisions or amendments to rules of engagement or other internal procedures to increase civilian protection.
- In particular for the incidents on 1-2 March and 27 March, information on investigations into potential criminal conduct by members of Syrian military or security forces, including ongoing processes and relevant stage of proceedings for any accused, arrests of suspects (if any), and information on medical or autopsy records (with appropriate confidentiality measures to ensure respect and privacy for the deceased and their relatives).
- The Commission of course welcomes any other relevant documentation, including contextual and intelligence information, that your Government could share in relation to the specific incidents and events above.

In addition, the Commission continued to receive new allegations of torture and deaths in Syria Government detention facilities, including Air Force Intelligence branches

in Aleppo, Harasta, and Mezzeh, the Military Police Branch in Qaboun, Branch 227 of Military Intelligence, as well as in the following prisons: Adra Prison, Tartous Central Prison and Sednaya Military Prison. The Commission would welcome any information your Government may be able to provide concerning its efforts to prevent torture and ill-treatment in its facilities. Of particular interest are your processes for recording and investigating allegations, prosecuting perpetrators, and protecting victims of torture and ill-treatment. The Commission would also welcome information on measures to increase transparency and access to places of detention by legal counsel and impartial humanitarian and human rights organisations, and the ability of detainees to communicate with their families and legal aid providers. In this regard, the Commission refers to its recommendations in paragraph 106 of its conference room paper of 3 February 2016, *Out of Sight, Out of Mind: Deaths in Detention in the Syrian Arab Republic*, A/HRC/31/CRP.1 and welcomes any further information your Government may be able to share regarding implementation of those recommendations.

Furthermore, the Commission continues to receive allegations of individuals prevented from returning to their properties, including their homes, following the cessation of active fighting in Rif Damascus, including Daraya, Jobar, Harasta, Qaboun, and Yarmouk. Information detailing the precise procedure required for returning to, or visiting, their properties in areas previously impacted by hostilities, as well as information on measures concerning safeguarding individuals' property rights would be greatly welcomed.

Finally, the Commission has credible allegations of over 50 assassinations and *prima facie* unlawful killings in Daraa Governorate between January and May 2020. Those killed include civilians, medical professionals and members of Government security forces. The Commission would welcome any information available on these incidents, including but not limited to investigations, prosecutions, and protective measures taken to prevent such killings. In a similar vein the Commission reiterates its request from its Communication of 5 June 2020 (COISYRIA/16/2020) for any information available on Syrian military casualties sustained during hostilities from January 2020 to the present.

In order for the information to be received and processed ahead of its next reporting obligations, the Commission would kindly request that any inputs be received by 15 July 2020. Should your Government be in a position to facilitate any introductions or briefings, whether in-person or virtually, the Commission is ready to receive such support at the earliest possible opportunity.

We remain ready to discuss the most appropriate means by which to progress in this regard, including measures required regarding confidentiality concerning materials and information that may be provided. The Commission also takes this opportunity to reiterate its request for access to the territory of the Syrian Arab Republic to fulfil its mandate, including to facilitate dialogue in relation to requests such as contained in the present communication. For purposes clarifying details of any opportunities to collaborate or to clarify the details of this request, please contact the Secretariat, at coisyria@ohchr.org.

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

PAGE 4

Geneva, 30 June 2020



L.A.

Permanent Mission of the Syrian Arab Republic
to the United Nations
and other specialized institutions in Geneva



Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

• WEB: www.unhcr.org/syria • TEL.: +41-22-9179542 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: univie@unhcr.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution 5/171 (2011) and amended by resolutions 19/22 (2012), 21/26 (2012), 22/24 (2013), 25/25 (2014), 28/29 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019) and 43/28 (2020)

REFERENCE: CO/SYRIA/32/2020

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations and other specialized institutions in Geneva, and has the honour to refer to resolution 43/28 of 29 June by the Human Rights Council which extended the mandate of the Commission for a period of one year.

In its subsequent resolution 44/21 of 17 July, the Human Rights Council requested the Commission of Inquiry to prepare a report on arbitrary imprisonment and detention in the Syrian Arab Republic.

The report is to be presented to the Human Rights Council's 46th session starting in February 2021, and is mandated to cover the concerns related to detention expressed by the Council in the resolution.

These concerns included extrajudicial killings, torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, enforced disappearance, and other human rights violations and abuses suffered by persons unlawfully or arbitrarily deprived of their liberty; the use of sexual and gender-based violence in detention facilities; the particular vulnerabilities of children in detention; access to detention facilities for medical services and monitoring bodies; information concerning detainees to their families; and justice for those arbitrarily detained.

In its subsequent resolution 45/L.45 of 2 October, the Human Rights Council, with regard to the upcoming tenth anniversary of the beginning of the conflict, encouraged the Commission of Inquiry to reflect on this in its reporting through the analysis of key recurrent human rights concerns over the course of the conflict and continuing trends.

The Commission takes this opportunity to thank the Permanent Mission for your Government's past assistance.

In the same spirit, and as part of the Commission's ongoing efforts to gather information in relation to its forthcoming report, the Commission would like to request any information or documentation your Government may be able to submit related to arbitrary imprisonment and detention in the Syrian Arab Republic since March 2011.

In particular, the Commission would welcome information that you may have access to concerning detention and imprisonment facilities and practices by other parties, such as armed or terrorist groups including the Islamic State of Iraq and the Levant as well as Hayat Tahrir Al-Sham, and alleged violations and abuses occurring therein (location; nature of alleged violations and abuses; the identity of individuals, military units, and armed group entities responsible for such violations and abuses). In this context, the most useful forms of assistance are the facilitation of access to witnesses or victims known to you; the information regarding specific sites such as imagery and location of detention sites, as well as maps and any other relevant documentation or primary source materials.

The Commission would also appreciate information regarding detention and imprisonment by your own forces and authorities in the Syrian Arab Republic. This could include information on measures to prevent or investigate any known alleged detention-related violations and abuses as well as practical steps taken to increase human rights protections for current or former detainees and their families. For this purpose, please see the attached standard questionnaire (which the Commission is sending to all authorities and entities who have allegedly at some point detained or imprisoned people inside the Syrian Arab Republic since March 2011, in accordance with its mandate for this report).

In this regard, the Commission would particularly welcome information concerning the following facilities or prisons operated by your authorities: Sednaya Military Prison, Rif Damascus; Balooni military Prison, Homs; all branches under the control of the Military Intelligence Directorate, including but not limited to: MID Branch 215, MID Branch 227, MID Branch 235, Damascus; all branches under the control of the Air Force Intelligence, including in Mezze Airport, Harasta and Bab Touma, Damascus, and Air force intelligence branches in Aleppo, Homs, Hama, Dara and Latakia; all branches under the control of the General Intelligence Directorate, including Branch 251; as well as all branches under the control of the Political Security Directorate. Similarly, the Commission would appreciate information regarding the issuance of death sentences by Syrian Military Courts and Military Field Courts as well as executions taking place at Sednaya military prison.

Information concerning the process for investigating abuses or violations that may be committed in such facilities would also be welcomed. To this end, we attach "Out of Sight, Out of Mind: Deaths in Detention in the Syrian Arab Republic": Conference Room Paper of the Commission, A/HRC/31/CRP.1, of 8 February 2016 and the "Detention in the Syrian Arab Republic: A Way Forward": Policy Paper of the Commission of 8 March 2018.

The Commission would appreciate comments on the violations, crimes, patterns, and trends described in those reports as well as information on actions taken to punish perpetrators of crimes reported and effective actions taken to prevent violations and crimes in the detention facilities referred to therein.

We would also welcome information on the number of persons released on the basis of amnesties adopted between March 2011 and the present.

In this regard, the Commission takes note of your Note Verbale no. 38/19 of 5 March 2019 to the President of the United Nations Human Rights Council concerning the Commission's report A/HRC/40/70 of 28 February 2019 as a method of reply in this regard.

The Commission would also like to take this opportunity to renew its request for access to the Syrian Arab Republic. In particular, the Commission would appreciate access to the country to facilitate on-site investigations, including visits to places of detention. This would also facilitate a direct dialogue between the Government of the Syrian Arab Republic and the Commission.

For any questions regarding the details of this request, including the request for access to the territory of the Syrian Arab Republic, or opportunities to collaborate, please contact the Secretariat, at coisvria@ohchr.org.

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

Geneva, 16 October 2020



L.A.

Permanent Mission of the Syrian Arab Republic
to the United Nations
and other specialized institutions in Geneva

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

• WEB: www.ohchr.org/syria • TEL: +41-22-9179542 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: osicria@ohchr.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution S-13/1 (2011) and extended by resolutions 19/22 (2012), 25/26 (2012), 22/24 (2013), 25/25 (2014), 28/29 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019) and 43/28 (2020)

REFERENCE: COISYRIA/39/2020

LIST OF QUESTIONS FOR EACH DUTY-BEARER OR PARTY WITH REGARD TO THE SITUATION OF IMPRISONMENT AND DETENTION IN THE SYRIAN ARAB REPUBLIC SINCE MARCH 2011:

The United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic (hereinafter the Commission) would appreciate receiving information with regard to the situation of imprisonment and detention in the Syrian Arab Republic, including key detention-related recurrent human rights concerns since March 2011, for the purposes of its upcoming special report on detention. This report was requested by the UN Human Rights Council in its resolutions 44/21 of 17 July 2020 and 45/L.45 of 2 October 2020, and mandated to cover *inter alia*:

- detention-related violations and abuses such as extrajudicial killings, torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, enforced disappearance, and other human rights violations and abuses suffered by persons unlawfully or arbitrarily deprived of their liberty including sexual and gender-based violence;
- the particular vulnerabilities of children in detention;
- access to detention facilities for medical services and monitoring bodies;
- information concerning detainees to their families; and
- justice for those arbitrarily detained.

While the Commission understands that some of the information requested relates to sensitive security information, we would greatly appreciate any information possible on these matters to aid in our task of undertaking a comprehensive inquiry.

In particular, the Commission would appreciate receiving:

Legal framework applicable to detention in the Syrian Arab Republic since March 2011:

1. Information concerning legislation, policies, directives, orders or other instruments concerning the administration and management of detention facilities and detention conditions, including amendments or modifications since March 2011.
2. Information on legislation, policies, directives, orders or other measures regarding safeguards for detainees, including to (i) be informed of the charges against them and of their rights; (ii) have prompt access to a lawyer; (iii) notify a relative or other person of their choice of their arrest; (iv) be brought promptly before a judge.
3. Information concerning legislation, policies, directives, orders or other instruments related to complaints systems and accountability for allegations of abuses in places of detention.

Statistics on detention-related violations or abuses since March 2011:

4. Annual statistical data per year - disaggregated by sex, ethnic/national origin, and age category (under 18, 18-65, over 65 years of age) - on the number of pre-trial detainees and convicted prisoners and the occupancy rate at all places of detention that you operate or control inside the Syrian Arab Republic, including:
 - a. The name, location, size (in terms of detainee capacity and square meters) of each place of detention, including specialised detention facilities (e.g., juvenile detention centres, women's detention centres, medical facilities with the capacity to hold detainees).
 - b. Number of persons held in relation to political or security crimes, including terrorism-related offenses and offenses related to violations of the laws of war, versus persons detained for 'ordinary' crimes.

5. Annual statistical data per year regarding persons released from detention and the total length of time detained upon release, disaggregated by age, gender, and pre-trial or post-conviction status.
 - a. As a subset of the total number of persons released from detention, the number of persons released on the basis of amnesties adopted between March 2011 and the present.
6. Annual statistical data per year regarding deaths in custody, and information on the manner in which those deaths were investigated.
7. Annual statistical data per year regarding transfers or extraditions of detainees or prisoners from the territory of the Syrian Arab Republic to other locations.
8. Information regarding children in detention, whether such detention has been used as a measure of last resort and limited to the shortest possible period, and measures taken to ensure that juveniles are separated from adults in all places of detention.

Prevention of detention-related violations or abuses:

9. Information regarding measures taken or foreseen to prevent detention-related abuses or violations by your authorities/forces, including through guidance or inspections.
10. Information concerning access to detention facilities provided to monitoring bodies (such as civil society organizations, the UN or the ICRC) to undertake independent visits.
11. Information concerning access to detention facilities provided for medical services.
12. Information concerning contact with and access to detainees for their families.
13. Information concerning measures taken to ensure respect for the principle of inadmissibility of evidence obtained through torture and ill-treatment.

Investigation of detention-related violations or abuses; redress and support for victims:

14. Information concerning investigations carried out into the detention-related violations or abuses that were allegedly committed by your authorities/forces, to hold the perpetrators to account.
15. Information on remedies available to victims of detention-related violations or abuses committed by your authorities/forces.
16. Information on what protection and support mechanisms are in place for victims of detention-related violations or abuses (including legal, medical or psychosocial assistance).
17. Information on any measures adopted to encourage victims to safely report allegations of such violations or abuses.
18. Annual statistical data since March 2011 on the number of complaints, investigations, prosecutions, convictions and sentences imposed in cases of detention-related violations and abuses.

Other:

19. Information regarding measures taken to implement recommendations made with respect to detention by the Commission of Inquiry¹, other UN human rights mechanisms or other relevant bodies since March 2011.

¹ The Commission's reports are all accessible on www.ohchr.org/docstore (under documentation), with the recommendations usually listed last, in bold. By way of example, in its most recent report (A/HRC/45/31) the Commission inter alia recommended all parties to close all makeshift and temporary places of detention; improve health conditions and ensure prisoner releases in the wake of the COVID-19 pandemic; cease torture and other cruel treatment including sexual violence in places of detention; take measures to reveal the fates of those detained and establish an effective channel of communication with families; and facilitate unfettered access for independent humanitarian, protection and human rights organizations to places of confinement or detention.



Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
 • WEB: www.ohchr.org/syria • TEL: +41-22-9179542 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: sci@ohchr.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution S-1/1 (2011) and extended by resolutions 19/22 (2012), 21/26 (2012), 23/24 (2013), 25/23 (2014), 28/28 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019) and 43/28 (2020)

REFERENCE: COSYRIA/65/2020

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations at Geneva, and has the honour to refer to Human Rights Council resolution 43/28 of 22 June 2020, in which the Human Rights Council requested the Commission of Inquiry present an updated written report during an interactive dialogue at its forty-fifth and forty-sixth sessions.

Following the presentation of its written report at the forty-fifth session, the Human Rights Council, in its resolution 45/21 of 6 October 2020, encouraged the Commission of Inquiry to reflect on the upcoming tenth anniversary of the beginning of the conflict in its reporting through the analysis of key recurrent human rights concerns over the course of the conflict and continuing trends. The reports to be presented to the Human Rights Council's forty-sixth session starting in February 2021 will reflect such key concerns and developments.

The Commission takes this opportunity to thank the Permanent Mission for your Government's past assistance.

In the same spirit, and as part of the Commission's ongoing efforts to gather information in relation to its forthcoming report, the Commission would like to request any information or documentation your Government may be able to submit related to efforts to ensure that perpetrators of abuses and violations, including those who may be responsible for crimes against humanity, are held accountable. The Commission is mandated to support such efforts, and as part of the overall trend analysis in its forthcoming report, it aims to highlight efforts to address accountability by the Syrian Arab Republic or by the national jurisdictions of third party states.

In particular, the Commission seeks information concerning investigations and prosecutions conducted by your country's judicial and law enforcement authorities concerning war crimes, crimes against humanity, and other criminal acts impacting the enjoyment of fundamental human rights allegedly committed in the Syrian Arab Republic since March 2011. This would include the number of investigations/cases/suspects, and basic data on the specific crimes alleged and legal basis for the exercise of jurisdiction. Any information that may be available concerning the details of the specific cases would also be welcome. The Commission also seeks any information on related civil litigation that may be occurring that are linked to the commission of violations of international human rights and humanitarian law in the Syrian Arab Republic.

In an effort to highlight progress on accountability, transparency, and civilian protection, the Commission would also welcome any information concerning criminal, civil or administrative proceedings to investigate allegations of violations or abuses or to hold accountable your Government's military forces or any civilian Government officials related to allegations of violations of international human rights or humanitarian law on the territory of the Syrian Arab Republic from March 2011 to the present. The Commission would appreciate information as to the disposition of such processes concerning individuals or any resulting changes to operational or tactical directives or policies.

Similarly, and as requested in the Commission's Note Verbale of 5 June, all available information on civilian casualties allegedly or confirmed to have been caused by or linked to the operations of your forces from March 2011 to the present, would also be useful. Any contextual information, including the process for investigating civilian casualty reports, measures to provide

redress for victims, survivors, and their families or communities and measures taken to ensure non-repetition, would be most welcome.

Similarly, and also as requested in our Note Verbale of 5 June 2020, the Commission would welcome any statistical or detailed information concerning attacks by armed groups entailing civilian casualties or impacting civilian objects from March 2011 to the present. The Commission takes this opportunity to reiterate also the request for any data on casualties, both deaths and injuries, suffered by your national armed forces and security forces in relation to the conflict, since March 2011.

Mindful of the sensitive nature of the matter, the Commission would in particular welcome any information you may be able to share in terms of elements of your rules of engagement, or operational, tactical, or other directives issued to your forces to protect civilians from harm during operations, improve transparency or to strengthen accountability of your own or allied or partnered forces.

Such data would greatly assist the Commission in seeking to provide context in its public reporting concerning efforts to prevent and punish violations and abuses of international human rights and humanitarian law in the Syrian Arab Republic since 2011.

In order for information to be received and processed ahead of its next reporting obligations, the Commission would kindly request that any inputs be received by 29 December 2020.

We remain ready to discuss the most appropriate means by which to progress in this regard, including measures required regarding confidentiality concerning materials and information that may be provided. To clarify details of this request or opportunities to collaborate, please contact the Secretariat, at osisyrria@ohchr.org.

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations at Geneva the assurances of its highest consideration.

Geneva, 24 November 2020



L.A.

Permanent Mission of the Syrian Arab Republic
to the United Nations
and other specialized institutions in Geneva

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 16, SWITZERLAND

• WEB: www.ohchr.org/syria • TEL: +41-22-9179542 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: osimc@ohchr.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011) and extended by resolutions 19/22 (2012), 21/26 (2012), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019) and decision 43/115 (2020)

REFERENCE: COSYRIA/11/0221

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office at Geneva and specialized institutions, and has the honour to refer to Human Rights Council resolutions S-17/1 establishing the Commission and 46/22, extending its mandate until 31 March 2022.

The Commission takes this opportunity to thank the Permanent Mission for your Government's past assistance in furtherance of its mandate. In the same spirit, it requests your Government's assistance should there be information available to share regarding incidents or events impacting the human rights of persons in the Syrian Arab Republic that could aid ongoing investigations.

At present, the Commission seeks information on human rights violations and abuses in light of its upcoming mandated report to the Human Rights Council session in September 2021, which will cover events between 1 July 2020 and 30 June 2021. In this regard, the Commission requests any information your Government may be able to share regarding the incidents listed in the Annex I to this note, which allegedly occurred during this time period.

The Commission has also received credible allegations of over 130 civilian deaths, including assassinations and other *prima facie* unlawful killings in Dara'a Governorate between July 2020 and April 2021, including of medical workers, former judges, and reconciliation leaders. The Commission would welcome any information available on these incidents, including but not limited to investigations, prosecutions, and protective measures taken to prevent such killings.

Furthermore, the Commission would welcome information on Syrian military casualties during the period, as well as information concerning attacks and shelling by armed groups and other armed actors entailing civilian casualties (in addition to the information provided on the aforementioned incidents). The Commission has taken note of the information regarding civilians killed and injured provided in the identical letters from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the United Nations addressed to the Secretary-General and the President of the Security Council dated 28 July 2020, 1 September 2020, 28 September 2020, 14 October 2020, 27 October 2020, 3 December 2020, 29 December 2020 and 8 February 2021, and would much appreciate further details on the related specific incidents.

The Commission would also welcome additional information on the following recent domestic legislation:

Information received by the Commission indicates that the latest amendment of article 97 of the Military Service law, promulgated by Legislative Decree No. 30 of 2007, provides for the executive seizure of assets and that such executive seizures may also extend to the assets of immediate family members of persons who fail to comply with provisions of the law. In particular, the Commission invites the Government to confirm the application of the above mentioned provisions and provide a copy of the said amendments as published in the official Gazette; specify any provisions that will ensure compliance with regard to international standard of due process and fair trial guarantees and fair trial guarantees provided for in Syrian domestic law; and indicate the extent of the application of the new provisions, including with reference to the number of decisions that have been implemented since the adoption of said amendments, and the number of persons affected by such decisions. The Commission would welcome any copies of decisions taken in specific cases.

Further, the Commission has received information indicating that on 1 March 2021, the Syrian People's Assembly passed an amendment to the nation's Civil Status Law that deals with the renewal of the personal identity cards. In particular, Article 54 of the new law, provides that identity cards must be replaced not less than 30 days and not more than six months prior to their expiry. Further, Article 38 of the law provides that only prison directors or detainees are legally authorized to record the event of a death of a detainee, and does not stipulate the need for a medical report identifying the exact causes of death. In this regard, the Commission kindly invites the Government to clarify the current status of the law, including its adoption and application; provide a copy of its text, as well as detailed information on the measures in place to ensure that the new ID documents are accessible, including for Syrian refugees and those internally displaced outside areas of Government control, detailing the related fees, terms and conditions for the replacement of the ID documents; clarify how the new provisions will affect the status of citizens who are unable to access civil status documentation and the competent government authorities in order to replace their ID documents in accordance with the new legislation, most notably with regards to access to essential services, other civil status documentations, inheritance and property rights, as well as the right to vote; and to provide specific information on any measures that aim at ensuring that the deaths of individuals deprived of their liberty - including individuals held in the Security Branches of the Government - is recorded and certified by competent medical coroner, in line with international standards and following an investigation into the causes of death.

Lastly, the Commission kindly reiterates its request for information regarding detention and imprisonment by your own forces and authorities in the Syrian Arab Republic. This could include information on measures to prevent or investigate any known alleged detention related violations and abuses as well as practical steps taken to increase human rights protections for current or former detainees and their families. For this purpose, please see the attached standard questionnaire (which the Commission previously shared in its note verbale numbered COISYRIA/32/2020 of 16 October 2020).

In order for the information to be received and processed ahead of its next reporting obligations, the Commission would kindly request that any inputs be received by 30 June 2021. We remain ready to discuss the most appropriate means by which to progress in this regard, including measures required regarding confidentiality concerning materials and information that may be provided. Should your Government be in a position to facilitate any introductions or briefings, whether in-person or virtually, the Commission is ready to receive such support at the earliest possible opportunity. The Commission also takes this opportunity to reiterate its request for access to the territory of the Syrian Arab Republic to fulfil its mandate, including to facilitate dialogue in relation to requests such as contained in the present communication. For any questions regarding the details of this request or opportunities to collaborate, please contact the Secretariat, at coisyrria@ohchr.org.

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

Geneva, 31 May 2021



L.A.

Permanent Mission of the Syrian Arab Republic
to the United Nations Office at Geneva and specialized institutions

Annex I

List of alleged incidents on which the Commission requests information for its upcoming mandated report to the Human Rights Council session in September 2021

The Commission requests information on the following incidents for its upcoming mandated report to the Human Rights Council session in September 2021:

- On 14 July 2020, in Ariha town, Idlib governorate, following an alleged attack on a joint Russian/Turkish patrol, in the mid-afternoon, alleged ground-based strikes killed two civilians and injured five, including five children.
- On 7 September 2020, on Ariha bridge, Ariha city, Idlib governorate, artillery shelling allegedly led to the death of two civilians as they waited for local transport. On the same day, shelling allegedly impacted multiple areas of Ariha town killing two and injuring five further civilians, including children.
- On 22 September 2020, in Kanaker town, Rif Damascus governorate, after Government forces encircled the town and imposed a blockade, small arms fire allegedly killed three civilians. Subsequently, other civilians were reportedly arbitrarily arrested across Rural Damascus, including children.
- On 29 September 2020, in Al-Quraya town, Al-Suweida governorate, alleged clashes between elements of the Eight Brigade of the Fifth Corps of the Syrian Arab Army and armed groups resulted in 17 casualties, including civilians.
- On 28 October 2020, in Ariha town, Idlib governorate, in the morning, alleged artillery shelling led to the death of at least two civilians, injuring three.
- On 4 November 2020, in the Midas areas of Ariha town, Idlib governorate, at around 07:30 a.m., an alleged missile strike impacted a residential area killing at least 2 women and one 10-year-old girl. The attack also reportedly impacted residential areas and a local school.
- On 22 January 2021, in the Kuzu neighbourhood of Hama governorate, at approximately 04:00 a.m., four civilians were reportedly killed, and four injured, including two children, when alleged airstrikes were countered by Syrian air defence systems.
- On 24 January 2021, in the southern suburbs of Tafas city, Dar'a governorate, alleged artillery shelling displaced hundreds of civilians, reportedly resulting in civilian deaths.
- On 6 March 2021, in Ariha town, Idlib governorate, at 15:45 p.m. alleged ground-based attacks impacted multiple locations, including a market and residential areas. One civilian was reportedly killed and seven injured, including four children.
- On 21 March 2021, in Atarib town, Aleppo governorate, alleged ground-based strikes hit the Al-Atareb surgical hospital, killing seven people, including two boys and a woman. 14 people were injured, including four hospital staff.
- On 21 March 2021, in Al Firdous and Al Saliheen neighbourhoods, Aleppo city alleged artillery shelling by armed groups reportedly led to two civilian deaths and 17 injured, including two children.

In addition, investigations conducted by the Commission indicate that Syrian Government Forces may have conducted or been involved in the following incidents (which are also included in Notes Verbales to the Permanent Missions of the Russian Federation and Turkey to the United Nations Office and other Specialized Institutions in Geneva, respectively):

- On 15 July 2020, in the al-Jahjah area of al-Bab city, Idlib governorate, at approximately 11 p.m., following an alleged attack on a joint Turkish and Russian convoy, two alleged airstrikes injured at least 15 civilians.
- On 3 August 2020, Binnish town, Idlib governorate, alleged airstrikes struck a makeshift IDP camp near to Binnish town, killing three civilians and injuring one.
- On 14 October 2020, in Al Hamama town, Idlib governorate, an alleged airstrike near Jish al Shougour, at approximately 8 a.m., resulted in 4 dead males and 16 injured people, including at least two children.

- On 31 October 2020, in Nahla village, near Ariha town, Idlib governorate, an alleged airstrike injured three civilians as they collected wood, including one woman.
- On 5 March 2021, in al-Hamran village, near Jarablus town, Aleppo governorate, at approximately 7 p.m., an alleged long-range missile struck improvised oil refineries and fuel tankers, reportedly killing one civilian and injuring four civilians.
- On 5 March 2021, in Tarbeen village, near al-Bab town, Aleppo governorate, at approximately 8 p.m., an alleged long-range missile struck improvised oil refineries and fuel trucks, killing six civilians and injuring 27 civilians.
- On 21 March 2021, in the Sarmada area near the Bab al-Hawa border crossing, Idlib governorate, at approximately 5 p.m., a series of alleged airstrikes struck multiple locations in the area, including a fuel plant, lorry park and NGO warehouses. One civilian was reported killed and severe damage to civilian infrastructure was reported due to the blast, shrapnel and resulting fires.
- On 21 March 2021, Qah town, Idlib governorate, alleged ground-based strikes hit the town of Qah close to densely populated IDP camps. One civilian was reportedly killed.

For each of the incidents above, the Commission requests the following information, while cognizant that the information requested may relate to sensitive security and military information:

- Acknowledgment of involvement in any of the above incidents, and in relation to those, detailed information on precautionary measures aimed at ensuring that military sensitive areas are located far away from residential and civilian areas and other measures taken to avoid or minimize civilian harm in each operation.
- Any available overflight and/or operational strike records for the dates and locations of each incident.
- Satellite, surveillance or other imagery for each target and for both pre- and post-operations review and analysis.
- Information on internal investigations, reviews, or other process evaluating the compliance of each incident with international humanitarian law and your forces' applicable rules of engagement, and if so, whether any such reviews resulted in disciplinary or criminal proceedings against particular individuals or revisions or amendments to rules of engagement or other internal procedures to increase civilian protection.

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

• WEB: www.ohchr.org/syria • TEL: +41-22-9179542 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: coi.syria@ohchr.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution 3-1/1 (2011) and extended by resolutions 19/23 (2012), 21/26 (2013), 22/24 (2013), 23/29 (2014), 28/28 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019), 43/23 (2020) and 46/21 (2021)

REFERENCE: COISYRIA/20/2021

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office at Geneva and specialized institutions, and has the honour to refer to its note verbale of 1 June 2021 (COISYRIA/11/2021) through which the Commission is seeking information on human rights violations and abuses in light of its upcoming mandated report to the Human Rights Council session in September 2021, which will cover events between 1 July 2020 and 30 June 2021.

In this regard, and in view of the recent disturbing events in Aleppo Governorate, the Commission is seeking information also on the reported artillery attack that was carried out in Afrin on Saturday, 12 June 2021 - as an addition to the request for information on the incidents listed in the Commission's note verbale of 1 June.

By way of further background, according to the information received, rocket and artillery shelling reportedly impacted a residential area in central Afrin city, as well as al-Shifa hospital. The attacks are said to have killed at least 13 individuals and injured 27 others, including children and medical staff. According to preliminary reports, the coordinates for the hospital, were shared as part of the UN-led deconfliction mechanism.

The Commission would be interested in any information that the authorities of the Syrian Arab Republic may be able to share in connection to both attacks (in Afrin city and on al-Shifa hospital), including: (1) any picture or video material you may possess; (2) any internal reports concerning these attacks; and (3) any other relevant information regarding potential perpetrator(s), the origin of the attack, the specific weapons used, and any security measures implemented in the aftermath of the attack (including emergency and/or law enforcement responses). Finally, the Commission would welcome information regarding potential other related incidents and on whether tensions have risen in the Afrin region or in northern Aleppo governorate as a result of the attacks.

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

Geneva, 15 June 2021



L.A.

Permanent Mission of the Syrian Arab Republic
to the United Nations Office at Geneva and specialized institutions